الجمهورية التونسية

وزارة التشغيل والتكوين المهني

التقريـــر السنـوي للأداء
لمهمة التشغيل والتكوين المهني
بعنوان سنـة 2023

وحدة التصرف في الميزانية
حسب الاهداف

الفهـــــــرس

المحورالأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023 3

1. ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة 3
2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة **2023** 7

المحورالثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023 10

البرنامج عدد 1: التكوين المهني 11

1- نتائج أداء البرنامج 12

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 30

البرنامج عدد 2: التشغيل 36

1- نتائج أداء البرنامج 36

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 46

البرنامج عدد 3: تنميةالمبادرةالخاصة 49

1- نتائج أداء البرنامج 49

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 60

البرنامج عدد 9: القيادةوالمساندة 63

1- نتائج أداء البرنامج 63

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 67

بطاقة ادراج النوع الاجتماعي 70

الملاحق 89

المحور الأول:

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023.

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة

تعمل مهمة التشغيل والتكوين المهني على وضع وتنفيذ السياسات العمومية القطاعية في مجالات التكوين المهني الأساسي والمستمر والتشغيل والمبادرة الخاصة، وذلك:

- **لتطوير وتأهيل منظومة التكوين المهني والرفع من أدائها.**
- **لتحسين التشغيلية وتيسير الإدماج المهني.**
- **لدفع وتنمية المبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.**

كما يمثل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وخاصة منها اللواتي يعشن في المناطق الريفية، عنصرا أفقيا في كل البرامج والاستراتيجيات الراجعة بالنظر إلى المهمة حيث تعمل على ترسيخ ومأسسة مقاربة النوع الاجتماعي ضمن سياساتها العمومية وهو خيار اقتصادي واستراتيجي في تناغم مع الإلتزامات الوطنية (الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي 2016-2020) مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 (ODD5- ODD8 – ODD1 ODD4-).

وفي هذا الإطار، تم تقسيم المهمة إلى أربعة برامج، منها ثلاثة برامج فنّية، تمثل السياسات القطاعية للوزارة، بالإضافة إلى برنامج أفقي يسعى إلى مساندة بقية البرامج في تحقيق أهدافها من خلال توفير الدعم المادي والدعم التقني واللوجستي الضروريين.

وتتوزع برامج المهمة كالاتي:

1. البرنامج عدد1: "**التكوين المهني**"،
2. البرنامج عدد2: "**التشغيل**"،

3. البرنامج عدد3: "تنمية المبادرة الخاصة"،

4. البرنامج عدد9: "القيادة والمساندة".

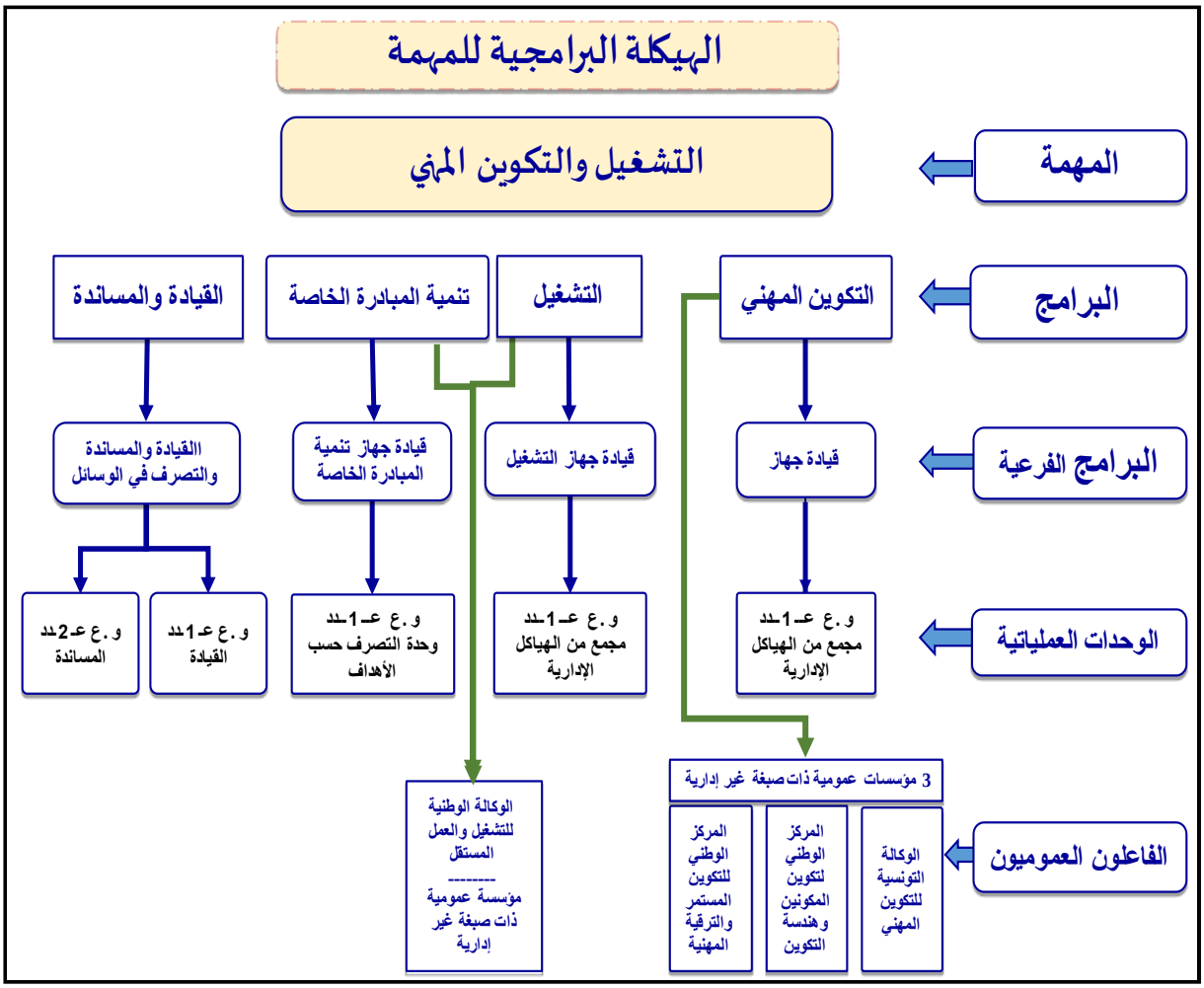

وتتمثل الأولويات الرئيسية للمهمة في:

- تعزيز دور التكوين في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،
- تحسين تشغيلية خريجي منظومة التكوين المهني، بما يمكّن من تحقيق الإدماج وخلق الثروة،
- تحديث أجهزة وأنماط التكوين ودعم تكافؤ الفرص،
- تطوير الخدمات المسداة في مجال التكوين المهني لفائدة البلدان والمؤسسات الإفريقية.

يعتبر التكوين المهني أحد المكونات الأساسية للمنظومة الوطنية لتنمية الرأس المال البشري، ويلعب دورا هاما في الاستجابة لجملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة القادمة، وذلك عبر مساهمته في توفير المهارات

وتأهيل الكفاءات والمساهمة في التقليص من بطالة الشباب والاستجابة لتطلعات الأفراد والمواطنين وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وتتمثل التوجهات الاستراتيجية لمنظومة التكوين المهني في:

- **تعزيز دور التكوين في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،**
- **تحسين تشغيلية خريجي منظومة التكوين المهني، بما يمكّن من تحقيق الإدماج وخلق الثروة،**
- **تحديث أجهزة و أنماط التكوين ودعم تكافؤ الفرص،**
- **تطوير الخدمات المسداة في مجال التكوين المهني لفائدة البلدان والمؤسسات الإفريقية.**

ولضمان الانتعاش الاقتصادي وكسب الرهانات الوطنية للنهوض بالتشغيل والمساهمة في تقليص نسب البطالة والمحافظة على مواطن الشغل سيتم دعم المكاسب التي تم تحقيقها وإعطاء دفع جديد لسياسات التشغيل باعتماد توجهات استراتيجية على المدى الطويل ترمي الى تحقيق "مواطن شغل لائقة ومثمنة للجميع في مجتمع متجدد لتحقيق الرفاه لكل مواطن ومواطنة". وسيتم تجسيم هذه الرؤية من خلال التوجهات الاستراتيجية التالية:

- **الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات،**
- **تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال البشري،**
- **دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل،**
- **تطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل.**

وباعتبار أنّ التشغيل المؤجّر لم يعد كافيا لاستيعاب الطلبات الإضافية للعاطلين عن العمل والوافدين الجدد على سوق الشغل، وانطلاقا من الواقع الجديد الذي يتطلب اعتماد إجراءات وبرامج تساعد على الرفع من نسق إحداث المؤسسات وتعزيز دور الهياكل تحت الإشراف بكيفية تجعلها قادرة على مواكبة المتغيرات وتثبيت موقعها كأحد أهم الروافد الفاعلة في مجال تأهيل الباعثين والحفز على تنمية روح المبادرة ونشر ثقافة المؤسسة، ستتولى

مهمة التشغيل والتكوين المهني خلال مخطط التنمية 2023-2025 اعتماد المحاور الاستراتيجية التالية :

- **نشروتنمية ثقافة المبادرة.**
- **تأمين مسارمر افقة متكامل لفائدة مختلف أصناف الباعثين.**
- **المساهمة في دفع نسق إحداث المؤسسات.**

- **حوصلة للإنجازات الاستر اتيجية للمهمة حسب البرامج:**

تواصل العمل خلال سنة 2023 على تجسيم توجهات وأهداف مخطط التنمية والمتمثلة بالخصوص في العمل على تحسين تشغيلية مختلف أصناف طالبي الشغل والرفع من كفاءاتهم وقدراتهم وفق متطلبات سوق الشغل، وتشخيص مكامن جديدة للتشغيل ودعم قدرة الاقتصاد على إحداث مواطن شغل لائقة بالإضافة إلى تطوير أداء مصالح التكوين المهني والتشغيل وتحسين نجاعة تدخلاتها.

وقد تم الانطلاق في تطوير الإطار المؤسساتي والترتيبي لمساندة منظومة التكوين المهني من خلال مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للتكوين المهني من أجل تطوير التكوين وتحسين جودته بما يجعله يستجيب لتطلعات الأفراد وطلبات الجهات والمؤسسات الاقتصادية وكذلك توجيه التكوين للاستجابة لحاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة.

وقد تواصل العمل خلال سنة 2023 على تجسيم توجهات وأهداف مخطط التنمية في قطاع التشغيل ومخرجات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمتمثلة في العمل على الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات وتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس مال البشري ودعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل وتطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل.

شكلت مساعدة الباحثين عن عمل، إحدى ركائز السياسة الوطنية للتشغيل التي أصبحت تتجه نحو التخصّص والبحث عن الكفاءات المهنية في مختلف المجالات، وقد فرضت المبادرة الخاصة نفسها كحلّ لإحدى أكبر الإشكاليات المتمثلة في البطالة، فضلا عن دور المؤسسات الصغرى والمتوسطة في توسيع القاعدة الإنتاجية والتوظيف الأمثل للطاقات وخلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي.

أما على مستوى القيادة والمساندة يتواصل سعي المهمة في تطوير اليات التصرف والتواصل الحديثة والمنظومات الإعلامية ومساندة مختلف البرامج في ذلك. كما يمثل الرفع من مردودية العمل وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية من أهم الأولويات وذلك بالعمل على تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف الإداري والحوكمة والتصرف المبني على الأداء ومختلف المجالات التقنية المرتبطة بمهامهم. كل ذلك في إطار تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في الترقية الإدارية والوصول الى مراكز القرار.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2023 مبلغا قدره (1006267أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت جملة الإنجازات (840941.8أد) تعهدا ودفعا، أي بنسبة إنجاز بلغت 83.57% مقابل و86.5% السنة الفارطة .

وتتوزع تنفيذ الميزانية حسب طبيعة النفقة كالاتي:

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023

التوزيع حسب طبيعة النفقة/(الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2023 ق.م التكميلي(1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
تأجير عمومي	ا.ت	435082	433833,9	-1248,1	99,71%
	ا.د	435082	433833,9	-1248,1	99,71%
نفقات التسيير	ا.ت	43111	41944,3	-1166,7	97,29%
	ا.د	43111	41944,3	-1166,7	97,29%
نفقات التدخلات	ا.ت	514004	364096,8	-149907,2	70,84%
	ا.د	514004	364096,8	-149907,2	70,84%
نفقات الاستثمار	ا.ت	14070	1066,8	-13003,2	7,58%
	ا.د	14070	1066,8	-13003,2	7,58%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
مجموع الميزانية*	**ا.تعهد**	**1006267**	**840941,80**	**-165325,2**	**83,57%**
	ا.دفع	**1006267**	**840941,8**	**-165325,2**	**83,57%**

جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023

التوزيع حسب البرامج / (الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان البرامج الفرعية		تقديرات 2023 ق,م التكميلي	إنجازات 2023	نسبة الإنجاز %	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز %
ب. 1: التكوين المهني	ا.ت	463584,0	411186,0	-52398,0	**88,70%**
	ا.د	463584,0	411186,0	-52398,0	**88,70%**
ب. 2: التشغيل	ا.ت	389701,0	336524,5	-53176,5	**86,35%**
	ا.د	389701,0	336524,5	-53176,5	**86,35%**
ب. 3: تنمية المبادرة الخاصة	ا.ت	125200,0	73051,4	-52148,6	**58,35%**
	ا.د	125200,0	73051,4	-52148,6	**58,35%**
ب. 9: القيادة والمساندة	ا.ت	27782,0	20179,9	-7602,1	**72,64%**
	ا.د	27782,0	20179,9	-7602,1	**72,64%**
مجموع ميزانية البرنامج*	ا.التعهد	**1006267,0**	**840941,8**	**-165325,2**	**83,57%**
	ا.الدفع	**1006267,0**	**840941,8**	**-165325,2**	**83,57%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

- **نفقات التأجير:**

بلغت نسبة الإنجاز 99.71% وقد تم استهلاك جل الاعتمادات المبرمجة باستثناء بعض المبالغ البسيطة والتي تهم أساسا الاقتطاعات من الأجر بسبب الغيابات الغير شرعية ومختلف العطل (عطل الأمومة والعطل المسندة بعنوان مرض طويل الأمد) والإلحاق والنقل، والمسجلة على مستوى برنامج القيادة والمساندة، الوحدة العملياتية رقم 2"التصرف في الوسائل": بنسبة إنجاز بلغت82%.

- **نفقات التسيير:**

بلغت نسبة الإنجاز 97.29% مسجلتا تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنة الفارطة والتي بلغت 77.86%، أي تحسنا بـ 19.4 نقطة وهو ما يعكس حسن البرمجة والتنفيذ. لكن يبقى هناك دائما نسبة خطئ بسيطة ناتجة عن الفارق الحاصل بين موعد توصل الإدارة بفواتير الماء والكهرباء والاتصالات وتاريخ الخلاص الذي ينجز فعليا في السنة الموالية.

- **نفقات التدخلات:**

يجدر التذكير أن هذه النفقات تجمع نفقات التدخل العمومي ونفقات التنمية والاستثمار للفاعلين العموميين (المؤسسات تحت الاشراف غير التابعة لمجلة المحاسبة العمومية). وقد بلغت نسبة الإنجاز 70.84%، بفارق (149907.2 أد) وبتسجيل تراجع. وقد ساهم ضعف الإنجاز على مستوى البرامج التالية في تراجع هذه النسبة بـ 9.6 نقطة مقارنة بالسنة الفارطة وهي تباعا:

- برنامج التكوين المهني:(36.16%)،
- برنامج المبادرة الخاصة بنسبة (61.34%)،
- وبرنامج القيادة والمساندة بنسبة (70.36%).

- **نفقات الاستثمار:**

للتذكير يحتوي هذا القسم على مختلف نفقات التنمية المتعلقة بالمصالح المركزية للوزارة على مستوى برنامج القيادة والمساندة وبرنامج التكوين المهني وبرنامج تنمية المبادرة الخاصة، وقد سجلت نسبة انجاز ضعيفة جدا تقدر بـ7.58% مع تسجيل تراجعها بالنسبة للسنة الفارطة (11.47%)

وبالرجوع إلى تقدم إنجاز مختلف المشاريع المركزية نسجل نسب الإنجاز التالية:

- برنامج تنمية المبادرة الخاصة:0.83%،
- برنامج التكوين المهني:6.58%،
- برنامج القيادة والمساندة:13.33%.

ملاحظة : (بالنسبة للتحليل المعمق يرجى النظر في الأجزاء المتعلقة بكل برنامج على حدة)

المحور الثاني:
الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة

البرنامج عدد 1: التكويـن المهنـي

رئيس البرنامج: السيد منير محمودي/ بداية من سنة 2018

1- نتائج أداء البرنامج:

شـهدت سـنة 2023 الانطلاق في تجسـيد الخيارات الجوهرية لرؤية تونس 2035 التي تهدف لتعزيز مقوّمات التنمية الدامجة والمستدامة. وتكتسي سنة 2023 أهمية بالغة بالنظر لعديد الاعتبارات والخصوصيات الظرفية للشـأن التنموي على المسـتوين الدولي والوطني في ظل الأزمات الدولية المتعاقبة واشـتداد المنافسـة وتواصـل التداعيات الحادة وغير المسـبوقة لأزمتي كوفيد 19 والحرب الروسـية الأوكرانية وتزايد الضـغوط على التوازنات المالية الجملية عموما وشـروط التمويل الدولية. بما يفرض اعتماد خطة إصـلاحية متناسـقة من أجل اسـتعادة الثقة ومزيد حفز المبادرة والاسـتثمار ودعم الشـراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مختلف المجالات، ودفع اقتصاد المعرفة والرقمنة والنهوض بالأنشطة الواعدة والاستثمار في رأس المال البشري.

❖ أهم الإنجازات

تم تبويب أهم إنجازات التكوين المهني حول المحاور التالية:

1. تثمين التكوين المهني والتشجيع على الالتحاق به ومعالجة الانقطاع المبكر

- افتتاح أول راديو واب "راديو مهنة" للتعريف بخدمات منظومة التكوين المهني وتطوير التوجيه والإرشـاد والإحاطة لفائدة طالبي التكوين (أشغال منجزة في إطار التعاون الدولي)،
- استكمال أشغال لتطوير بوابة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه المهني وكذلك مرافقة خريجي مراكز التكوين
- التمهيد لافتتاح مدرسة الفرصة الثانية بولاية القيروان لاستقطاب المنقطعين عن التّعليم من الفئة العمرية 14-18 سنة دون الحصول على شهادة مدرسيّة أو شهادة تكوين مهني والتّكفّل بتأهيلهم إما لمواصلة الدّراسة بالمؤسسات التّربوية أو التكوينية أو فتح فرص للاندماج بسوق الشغل أو العمل للحساب الخاص،

- استكمال مراجعة القرار المتعلق بضبط شروط الحصول على شهادة المهارة لفتح الآفاق لمن لا يتوفر فيهم شرط المستوى التعليمي للالتحاق بمسار التكوين المهني للحصول على شهادة معترف بها تصنف بالمستوى الأول من السلم الوطني للمهارات

2. تركيز مقتضيات الحوكمة والجودة والمواصفات والتقييم والإشهاد

- إعداد مشاريع عقود أهداف للفاعلين العموميين الثلاثة المنضوين تحت برنامج التكوين المهني للفترة (2023_2025) ومناقشتها مع مصالح رئاسة الحكومة وفق مقتضيات المنشور عدد 31 [1]
- تثمين إنجازات مشروع "JOBS" المنجز بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،[2]
- إنجاز عمليات تموقع مراكز التكوين المهني حسب سيرورات ضمان الجودة (Positionnement_Assurance_Qualité) ومساعدتها على استغلال النتائج لإعداد مخططات لتركيز منهجية ضمان الجودة والتقييم في التكوين المهني لتيسير الانصهار في الإشهاد بمطابقة التكوين للمواصفات العالمية على غرار أيزو 21001،
- حصول المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين على شهادة الاعتماد في إشهاد المكونين طبقا للمواصفة الدولية الأيزو 17024-2012، وإنجاز اختبارات إشهاد لفائدة مؤسسات وطنية،
- إعداد تصور شامل لتركيز منظومة تقييم مكتسبات المتكونين وإرساء التقييم الإشهادي وتركيز منظومة الإقرار بمكتسبات الخبرة وإعداد مشروع القرار المتعلق بإسناد التأهيل والتصنيف لمؤسسات التكوين المهني،
- التنسيق مع خبراء دوليين لتطوير المرجع الوطني لجودة التكوين المهني (RNQFP) وتركيز المصنف الوطني لشهادات التكوين المهني وإدراج المهارات اللينة بالمراجع المتعلقة بمواصفات التكوين استئناسا بتجارب دولية رائدة في المجال،

[1] منشور رئاسة الحكومة عدد 31: حول إعداد عقود أهداف وعقود برامج للمؤسسات والمنشآت العمومية للفترة (2023-2025)

[2] حيث تمّ إعداد 14 دليل تدريب مرقمن للتكوين عن بعد وتكوين عدد (60 مكوّنا) في المجال ينتمون إلى الهياكل العمومية.

- الانطلاق في تأمين الربط بين المعطيات المضمنة بالمصنف التونسي للمهن والكفايات مع المصنف الوطني لشهادات التكوين المهني وكذلك مع قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي (ESCO).لضمان مقروئية شهائد التكوين المهني على المستوى الدولي،

- إعداد مخطط عملي في إطار التعاون مع الجانب الكندي لتركيز التكوين عن بعد في اختصاص "تقني سام في صيانة الميكاترونيك" بالوكالة التونسية للتكوين المهني قصد تعميمه لاحقا بالجهاز الوطني للتكوين المهني،

- المساهمة في أشغال الاستشارة الوطنية لإرساء رؤية شاملة لإصلاح المنظومات الثلاث لتنمية الموارد البشرية: التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، وتحقيق التكامل بينها،

- مواصلة تفعيل عناصر ومكونات السلم الوطني للمهارات لضمان الجودة عند إعداد الكفاءات والمهارات ،

- إعداد تصوّر لتركيز الهيئة الوطنية لتقييم التكوين المهني وضمان الجودة المنصوص عليها بالفصل 57 من القانون عدد 10 لسنة 2008 المتعلق بالتكوين المهني،

- مواصلة أشغال تتعلق بمراجعة الإطار الترتيبي المنظم للقطاع الخاص للتكوين المهني والتصدي لظاهرة الانتصاب العشوائي للمؤسسات الخاصة التي تسدي خدمات على غير الصيغ القانونية،

- تصميم دليل للممارسات الفضلى للنزاهة والامتثال في مجال التكوين المهني على مستوى الهياكل التابعة للوزارة.

3. تعزيز شراكة منظومة التكوين المهني مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين

- بلورة وإبرام اتفاقيات (أ) مع وزارة المرأة لتعزيز التعاون في مجالات دعم التمكين الاقتصادي لفائدة النّساء (ب) ومع وزارة الشؤون الاجتماعية لتحيين برامج التدريب المهني لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير انتدابهم للعمل بمؤسسات صناعية (ج) واتفاقية عمل إطارية مع الجمعية التونسية لمصنعي السيارات باعتبار أهمية القطاع وقدرته التشغيلية الواعدة ،

- افتتاح مركز تكوين مهني مشـــترك في قطاع النســـيج "Centre de Formation Inter-Entreprises CFI- Sfax" بالشـراكة مع الجامعة التونسـية للنسـيج والملابس والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمؤسـسـات الاقتصـادية الناشطة في المجال بولاية صفاقس، والتي يبلغ عددها قرابة 50 مؤسسة،

- تطوير التكوين التخصصي استجابة لحاجيات سوق الشغل الوطنية والدولية من اليد العاملة المختصة، [3]

4. متابعة تنفيذ المشاريع المرسمة وتطويروتنويع عروض التكوين المهني

- دخول 02 مراكز تكوين مهني حيز الاسـتغلال (مركز التكوين والتدريب المهني بسـيدي منصـور صـفاقس ومركز التكوين والتدريب المهني)

- تحسـين القدرة على تنفيذ مشـاريع البنية الأسـاسـية وتعزيز طاقة التكوين وتنويع العروض والترفيع في طاقة الإيواء واستحثاث نسق الإنجاز

- المتابعة المتواصلة لتقدم تنفيذ الصـفقات المتعلقة باقتناء التجهيزات في إطار مشـاريع التعاون الدولي (مشـروع إرادة وبرنامج دعم التكوين والإدماج المهني) والعمل على تذليل الصعوبات والتسريع في نسق تنفيذها

- تجاوز الإشـــكاليات المتعلقة بتوقف تنفيذ 06 مشـــاريع إعادة هيكلة وتطوير طاقة الإيواء من خلال التوصـــل لإبرام ملحق عقد مع مجمع دراســـات من أجل إعداد الدراســـات التكميلية والإعداد لإعلان طلب العروض الخاص باسـتئناف الأشـغال بالنسـبة لمشـروع مركز التكوين والتدريب المهني بجبل الجلود وسـحب هذا التمشي بالنسبة لبقية المشاريع المعنية (دوز-تيبار- بوسالم- طبرقة- مبيت القصرين)

- مواصـلة العمل على تجاوز الاشـكاليات العقارية لعدد من مشـاريع مراكز التكوين المهني (التسـوية العقارية عن طريق التخصيص)

- ضبط عدد 60 مشاريع ذات الأولوية مبينة بالملاحق للتنفيذ خلال فترة المخطط 2023-2025،[4]

[3] على غرار تركيب وصيانة شبكات الألياف البصرية بالمركز القطاعي للتكوين في الميكاترونيك ببرج السدرية فني سامي في صيانة أنظمة الميكاترونيك

[4] تهيئة وتجهيز 16 مركز تكوين في إطار برنامج دعم التكوين والإدماج المهني PAFIP (الوكالة الفرنسية للتنمية) ،/ تركيز 16 قاعدة تكوين بمراكز التكوين المهني في إطار برنامج إرادة (الاتحاد الأوروبي)، 16 مشروعا إعادة هيكلة في مرحلة استكمال اقتناء أقساط التجهيزات،/ 12 مشروعا في مرحلة تنفيذ الأشغال (10 مشاريع إعادة هيكلة و02 مشاريع مبيتات).

- تأجيل تنفيذ 51 مشروعا لفترة ما بعد 2025 (باعتبار معايير الجاهزية والقدرة على التنفيذ)،[5]

5. النهوض بالتكوين المستمر لفائدة المؤسسات والعاملين والشركاء المهنيين

- مراجعة الإطار القانوني المنظم للتكوين المستمر وإعداد مشاريع النصوص ذات الصلة،[6]

- رقمنة الخدمات وتنمية الكفاءات وتطوير هندسة التكوين ،7

- أشغال تهدف لتركيز نظام الجودة وترسيخ ثقافة التكوين المستمر وتنويع عروضه لدى الفئات المستهدفة من المؤسسات والأفراد،8

[5] 11 مشاريع إحداثات جديدة،/ 25 مشروع إعادة هيكلة ،/ 07 مشاريع إحداث وحدات مبيت،/ 06 مشاريع اقتناء تجهيزات،/ 02 مشاريع إحداث وحدة تدريب مهني.

[6] مراجعة الأمر عدد 292 لسنة 2009 المؤرخ في 02 فيفري 2009 المتعلق بضبط مجال تطبيق التسبقة على الأداء على التكوين المهني ونسبتها وطرق وشروط الإنتفاع بها وكذلك مجال تطبيق حقوق السحب وطرق وشروط الإنتفاع بها .

- إعداد مشروع تنقيح القرار المشترك لوزير المالية ووزير التشغيل والإدماج المهني للشباب المؤرخ في 10 فيفري 2009 المتعلق بضبط مجالات استعمال التسبقة على الأداء على التكوين المهني ومقاييس ومقادير تمويل الأنشطة التكوينية الخاصة بها وكذلك المقادير القصوى لاستعمالات حقوق السحب بعنوان تمويل الأنشطة التكوينية الخاصة بها .
- مراجعة الأمر عدد 503 لسنة 1996 المؤرخ في 25 مارس 1996 والمتعلق بضبط معاليم الترسيم والمشاركة في المناظرات للالتحاق بمختلف مراحل التكوين التي ينظمها المركز
- إعداد مشروع معروض للمصادقة يتعلق بتحيين إجراءات التصرف في آلية حقوق السحب على مستوى جماعي جهوي: (كراس الشروط المعتمد لاختيار هياكل تكوينية لإنجاز برنامج تكويني جماعي، ودليل فتح وتقييم العروض، ونماذج اتفاقيات الشراكة (الوطنية والجهوية)،

[7] تركيز منظومة معلوماتية لإيداع ومعالجة ومتابعة الكشوفات البيداغوجية والمالية لنشاط التكوين المستمر: مالك_"مؤسسات" وتطوير أدائها لتشمل التصرف في آلية حقوق السحب،

- تركيز خاصيات الترابط البيني بين منصة مالك ومختلف التطبيقات الوطنية المستغلة على مستوى هذه الهياكل لضمان الترابط والتفاعل الحيني وتبادل المعطيات في كنف الشفافية والقانون.
- تحيين خدمة على الخط للتصرف في هياكل التكوين: "مالك_هياكل التكوين" بهدف استغلال قاعدة بيانات دقيقة لهياكل التكوين التي تمت المصادقة على 1359 منها.
- تحيين خدمة على الخط "مالك _مكونين" لتسجيل المكونين وتيسير مراقبة العمليات التكوينية حيث تمت المصادقة على 5323مكونا
- إنجاز مهمّة تدقيق نظام السّلامة المعلوماتيّة من طرف الوكالة الوطنيّة للسّلامة المعلوماتيّة وإعداد كرّاس الشّروط في الغرض لسنة 2023. ويسعى المركز للحصول على إشهاد نظام السّلامة المعلوماتيّة طبقا للمواصفات ISO 27001
- الانطلاق في إعداد نظام معلوماتي مندمج للتصرف في أنشطة التكوين المهني الخاص وتم التعاقد مع مكتب الدراسات لتطوير وتركيز النظام.
- إسناد شهائد التكوين المهني بالاعتماد حصريا على الختم الالكتروني المرئي (QR CODE) ،[7]
- مواصلة الإحـاطة 11 مؤسسة اقتصادية بست (06) جهات ومرافقتها في إرساء علامة الجودة في التكوين المستمر "كفاءات=KAFAET ".

[8] إبرام اتفاقيات تعاون لإحداث مراكز اختبار من أجل الإشهاد في اللغة الإنقليزية وإرساء عروض تكوين إشهادي في مجالات واعدة بأنماط تكوينية مختلفة وتنظيم دورات تكوين مزدوجة الإشهاد بين القطاعين العام والخاص في عديد المجالات.

- المساهمة في الرفع من الكفاءات لدى الشغالين وإعادة إدماج الشغالين المسرحين من طرف مؤسساتهم ومواكبة التطورات التكنولوجية في ميدان التكوين عن بعد
- اختتام مشاريع في إطار التعاون الدولي لتنظيم تكوين تخصصي في قطاع البناء لا تتجاوز مدته الستة أشهر وتكوين في ميكاترونيك السيارات بجهة صفاقس"Start-Tronic"
- تطوير قدرات مكوني منظومة التكوين المهني في المجال البيداغوجي والوظيفي من خلال تكوين 147 إطارا و1075 مكونا بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية
- تكوين حوالي 440 مكوّنا في مجالات الحد من العنف والسلوك المتطرف راجعين بالنّظر إلى المنظومة الوطنيّة للتّكوين المهني لتمكينهم من التعامل مع السلوكيات المشوبة بالعنف والتطرف (مشروع ينصهر بدوره ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب)
- مواصلة إعداد مواصفات تكوين جديدة في عدد من الاختصاصات والمتابعة الميدانية للمشاريع وخاصة المشاريع المعطلة وتعزيز البعد الدولي للشراكة والتعاون من خلال التوجه نحو الدول الافريقية

❖ التحديات والرهانات في التكوين المهني

- ضبط العلاقة التنموية بين السلطة المركزية والسلط الجهوية والمحلية عبر عقود برامج وأهداف تضمن النجاعة في إنجاز المشاريع والبرامج العمومية والمساءلة والمحاسبة.
- جعل التكوين المهني مسلكا للنجاح في تكامل مع مكونات المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية وصنع المهارات كما ونوعا، استجابة لمتطلبات التنمية وإيجاد فرص التوظيف في الداخل والخارج
- تركيز الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة في التكوين المهني المنصوص عليها بالفصل 57 من القانون عدد 10 لسنة 2008 المتعلق بالتكوين المهني، على غرار المعتمد في أغلب بلدان العالم. وإحداث شهادة عليا للتكوين المهني المتخصص من المستوى الخامس للسلم الوطني للمهارات لتعزيز آفاق تشغيلية خريجي مسالك التكوين المهني. ومواصلة تفعيل التنظيم الهيكلي للوزارة الصادر في سبتمبر 2019
- اعتماد معايير الجودة في تأمين التكوين طبقا لمواصفات وأساليب تقييم موحدة ونظام إسناد التأهيل للمؤسسات التكوينية كوسيلة إثبات واعتراف بقدرة المؤسسة على إسداء التكوين بالجودة المنشودة.
- سحب النماذج الجديدة على شهادات ختم التكوين بمختلف اللغات وبطاقات الأعداد والتي تحمل الختم الالكتروني المرئي QR-CODE
- إرساء رؤية موحدة حول التقييم وتركيز نظام الجودة في إعداد المهارات والكفاءات من خلال تفعيل السلم الوطني للمهارات، وتفعيل المرجع الوطني لجودة التكوين المهني (RNQFP)، وتفعيل نظام تأهيل المؤسسات التكوينية ورسم منظومة تقييم مكتسبات المتكونين بما يخدم إرساء التقييم الإشهادي.
- إدارج الكفاءات المرنة (Soft skills) ضمن برامج التكوين المهني لصقل شخصية المتكونين. وتطوير الحياة الجماعية بمراكز التكوين المهني للحد من نسب التسرب
- مواصلة تركيز منصات تكوينية تشاركية بين القطاع العام والخاص في 8 ولايات في إطار مشروع "إرادة"، موزعة على 26 مركز تكوين مهني عمومي.

❖ **تحديد مساهمة الفاعلين العموميين في أهداف البرنامج**

تضمنت البيانات المبوبة أعلاه ملخصا لأهم إنجازات ومساهمات الفاعلين العموميين الثلاثة التالية المنضوية تحت برنامج التكوين المهني في تحقيق أهداف السياسة العمومية: الوكالة التونسية للتكوين المهني والمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية والمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين.

❖ **التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها لتجاوز الإشكاليات المعترضة**

تجدر الإشارة أن مشاريع عقود الأهداف للفترة (2023_2025) من قبل الفاعلين العموميين الثلاثة المنضوين تحت برنامج التكوين المهني، لئن تم تثمين مضمونها خلال مناقشتها مع مصالح رئاسة الحكومة رغم قصر الفترة الزمنية المتبقية، إلا أن التقيد بالأنموذج المعد للغرض في إعدادها والتركيز على التحديات والفرص المتاحة في علاقة بالمشاريع الهيكلية والتدابير المقترحة مستقبلا ترمي لتذليل الصعوبات وتجاوز الإشكاليات المعترضة وحتمية مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع عبر اعتماد الدمج في تنفيذ السياسة العمومية من خلال رفع الحواجز ومزيد الانصهار في التوجهات والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية والوطنية كالأهداف الكونية للتنمية المستدامة والمخططات التنموية والرؤى المنبثقة عن الدراسات الاستراتيجية والتحول الرقمي وتطوير الخدمات عن بعد وتبسيط الإجراءات وتشبيك قواعد البيانات والمنظومات المعلوماتية وتركيز نظام الجودة والمواصفات في مجالي التكوين الأساسي والمستمر وتطوير هندسة التكوين وأساليب التقييم والإشهاد وتسريع الاستجابة لحاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة، مع التذكير بأن قرابة 20% من شباب أفريقيا (حوالي 500 مليون) بحاجة إلى التعليم والتكوين بحلول عام 2050.

ويشار إلى قيام الوكالة بتصنيف المشاريع حسب الأولويات أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات البشرية وقدرتها على الإنجاز مقارنة بعدد المشاريع (140مشروعا) وعدم قدرة صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني على تمويلها. لذا تم تحديد مشاريع ذات أولوية وفق معايير موضوعية على غرار مصادر التمويل، ومدى تقدم الإنجاز وأهمية المشروع لدى الجهة.

ومن بين الإشكالات القائمة نذكر (1) النصوص القانونية المتعلقة بالشراءات العمومية لا تساعد على تقدم إنجاز المشاريع بالنسق المطلوب (2) أكثر من 50٪ من المهن ستختفي خلال السنوات العشر القادمة (3) صعوبة تأمين الانتدابات المتأكدة عبر إعادة التوظيف (4) محدودية العمل التشاركي بين الهياكل الراجعة بالنظر الى وزارة التشغيل والتكوين امهني (5) تعثر وبطء في إنجاز المشاريع لا سيما المتعلق منها بالحول الرقمي وتركيز المنظومات المعلوماتية المندمجة .[9]

❖ الهدف الاستراتيجي 1.1: "الاستجابة لمختلف مطالب التسجيل في جميع مسالك التكوين المهني"

ينطوي هذا الهدف على عنصرين يحددان نتائجه وهما طاقة التكوين والتدريب باعتبارها الجانب الكمي للعملية التكوينية، وجودة التكوين التي تعكس الجانب النوعي، وبالتالي فإنّ الهدف المنصوص عليه يترجم "تطوير الاستجابة لحاجيات قطاع الإنتاج والمجتمع من المهارات كمّا ونوعا" من خلال "دعم طاقة التكوين والتدريب" و"الرفع من جودة التكوين". ويعكس هذا الهدف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التكوين المهني وقد سجل نسبة إنجاز هامة باعتبار نتائج المؤشرات المحينة :

ملحق عدد1: بيانات إحصائية حول متكوني المنظومة.

بلغ العدد الجملي للمتكونين مقيس 44037متكونا لسنة 2023، أي بنسبة إنجاز تساوي 99% مقارنة بالتقديرات المحينة ونسبة إنجاز تساوي 95% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023.

ويتوزع عدد المتكونين حسب مستوى التكوين كالآتي:

❖ [9] **اهم الأولويات**

تتلخص تأمين التحول الهيكلي والتحول الرقمي وتطوير منظومة الحوكمة وتحسين مردودية المؤسسات التكوينية والارتقاء بجودة التكوين وتطوير الخدمات الموجهة للمتكونين. وترشيد استهلاك الطاقة وتطوير ودعم الشراكة مع المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية وتفعيل الخطة الاستراتيجية للاتصال والاعلام وضبط وتطوير المنهجيات المتعلقة بمختلف مجالات التكوينية وإنجاز الوسائل التعليمية، وتصميم وتنفيذ مخططات التكوين التقني والبيداغوجي والوظيفي الرامية إلى تأهيل ورسكلة الإطارات التكوين التابعة إلى القطاعين العمومي والخاص، وتطوير برامج التكوين والدعائم البيداغوجية وأساليب التقييم بما يتلاءم ومتغيرات سوق الشغل، وتطوير البحث التطبيقي في الهندسة والتجديد البيداغوجي وتطوير أنماط التكوين وتنمية علاقات التعاون والشراكة وتبادل الخبرات على الصعيدين الوطني والدولي.

متكونو التكوين المقيس لسنة 2023	شهادة إنتهاء تدريب	شهادة تكوين مهني	شهادة مهارة	شهادة الكفاءة المهنية	مؤهل التقني المهني	مؤهل التقني السامي	المجموع
عدد المتكونين	709	51	14546	1666	6797	20268	44037
النسب المئوية	%1,6	%0,1	%3,8	%33,0	%46,0	%15,4	%100

بلغ العدد الجملي للمتكونين بمراكز التكوين المهني التابعة للوكالة التونسية للتكوين المهني الذين يتابعون تكوينا مقيسا وتدريبا مهنيا غير مقيس **61355** متكونا ومتدربا يتوزعون حسب نوعية المركز والجنس كما يلي:

المتكونـــون / نوعية المركز	عدد المتكونين (التكوين المقيس)			عدد المتدربين F0 (التدريب المهني غير المقيس)			المجموع العام		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مراكز التدريب المهني	11337	3209	**14546**	8358	3911	**12269**	19695	7120	**26815**
مراكز الحرف التقليدية	214	114	**328**	74	4	**78**	288	118	**406**
مراكز التكوين والنهوض بالعمل المستقل	2835	734	**3569**	876	385	**1261**	3711	1119	**4830**
مراكز الفتاة الريفية	0	282	**282**	0	0	**0**	0	282	**282**
المراكز القطاعية	18134	7178	**25312**	2199	1511	**3710**	20333	8689	**29022**
المجموع العام	**32520**	**11517**	**44037**	**11507**	**5811**	**17318**	**44027**	**17328**	**61355**

ويتوزع خريجو مراكز التكوين وفقا لمستوى التكوين والجنس ونمط التكوين والقطاعات كالآتي:

توزيع خريجي مراكز التكوين المهني حسب مستوى التكوين والجنس:

مستوى التكوين	إناث	ذكور	المجموع
شهادة مهارة	344	488	832
شهادة كفاءة مهنية	1148	4479	5627
مؤهل التقني المهني	2469	5457	7926
مؤهل التقني السامي	786	1025	1811
مجموع المتخرجين منظر	4747	11449	16196
شهادة تكوين مهني	37	83	120
شهادة انتهاء تدريب مع تكوين تكميلي (F4)	83	113	196
مجموع المتخرجين مقيس	4867	11645	16512

✓ المؤشر 1.1.1 نسبة التعبئة.

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	71.7	73	85.5	74	**86.5**	86	2025

يقيس هذا المؤشـــر درجة الاســـتجابة لعروض التكوين المفتوحة خلال الســـنة التكوينية المعنية بدورتيها (سبتمبر وفيفري) وهو يعكس مدى اقبال الشبان على التكوين المهني.

تم تحقيق نسبة تعبئة للدورات التكوينية تقدر بـــ 74% خلال سنة 2023، حيث بلغ عدد المتكونين الجدد بصدد التكوين في آخر ســـنة 2023 عدد 25545 متكونا(19213 ذكور و6332 إناث) مقابل 34672 عرض تكوين تم توفيره للمترشحين من طالبي التكوين، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 86.5 % مقارنة بتقديرات سنة 2023.

وبلغت نسبة الإنجاز بدورة فيفري 2023، 56.5 % إذ بلغ عدد المرسمين الجدد بدورة فيفري 7082 متكونا (5806 ذكور و1276 إناث) مقابل 12520عرض تكوين تم توفيره للمترشحين من طالبي التكوين، من بينهم 3497 متكونا في مستوى المؤهل التقني المهني و1071 متكونا في مستوى المؤهل التقني السامي و2202 متكونا في مستوى شهادة الكفاءة المهنية. كما بلغت نســـبة إنجاز دورة ســـبتمبر 2023، 83.3 % حيث بلغ عدد المرســـمين بالدورة 18463 متكونا (13407 ذكور و5056 إناث) مقابل 22152عرض تكوين تم توفيره للمترشـــحين من طالبي التكوين، منهم 7778 متكونا في مســـتوى المؤهل التقني المهني و2136 متكونا في مســـتوى المؤهل التقني الســـامي 7178 متكونا في مستوى شهادة الكفاءة المهنية.

✓ المؤشر 2.2.1 نسبة المنقطعين عن التكوين.

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	16	17	15	17.3	--//--	14	2025

بلغت نسبة المنقطعين سنة 2023 بجهاز التكوين المهني بالوكالة 17.3%. حيث انقطع عن مواصلة التكوين بين شهر جانفي 2023 وشهر ديسمبر 2023 ما عدده 3794 منقطعا من أصل 21925 متكونا معنيين بمواصلة تكوينهم

إلى ما بعد سنة 2023، وذلك حسب ما صرحت به مراكز التكوين المهني خلال أشغال ختم الميزانية التقديرية بعنوان سنة 2023. ولوحظ ارتفاع نسبة المنقطعين لسنة 2023 بـــ2.30 % مقارنة بتقديرات سنة 2023، مما يستدعي بذل مجهود إضافي للحد من نسبة الانقطاع.

هذا وتعمل الوكالة على تدارك التأخير في تركيز منظومة معلوماتية مندمجة بالمراكز، ستمكن من الحصول على جميع المعطيات الإحصائية بصفة حينية وأكثر دقة ومن بينها متابعة نسبة المنقطعين عن التكوين حتى يتسنى تحليلها للوقوف على أهم أسبابها بغاية إيجاد الحلول المناسبة.

❖ الهدف الاستراتيجي رقم 2: "تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية"

وهو هدف مستقر في كافة الصيغ السابقة لبرنامج التكوين المهني ويتضمن جزءا كبيرا من محتوى الهدف المنصوص عليه في الخطة الإصلاحية والمتعلق بـ"تطوير منظومة تمويل التكوين المهني نحو تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة" باعتبار تعدد آليات التمويل المتاحة في مجال التكوين المستمر بالخصوص.

1. الإنجازات الخاصّة بالمؤشرات في إطار التكوين الموجّه للمؤسّسات

✓ المؤشر 1.2.1: "عدد المؤسسات الاقتصادية المنتفعة باليات التكوين المستمر"

يعكس هذا المؤشر عدد المؤسسات الاقتصادية المنتفعة بآليات التكوين المستمر، وسيتم العمل انطلاقا من السنة القادمة على اعتماد "نسبة المؤسسات المنتفعة من المجموع العام للمؤسسات المؤهلة للانتفاع"، وبذلك تكون صيغة المؤشر أكثر دلالة عن أداء المركز في تغطية او النجاح في ادماج أكثر عدد ممكن من المؤسسات وهو الهدف الذي نسعى الى تحقيقه.

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مؤسسة	1510	1915	5700	1011	**18**	5960	2025

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	2021	2022			2023		
		إنجازات	أهداف	إنجازات	%	أهداف	إنجازات	%
حقوق السحب		333	2920	372	13	3300	355	11
التسبقة على الأداء		1177	2300	1543	67	2400	656	27

✓ المؤشر 2.2.1: " عدد مشاركات أعوان المؤسسات الاقتصادية في عمليات التكوين المستمر "

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مشاركة	47542	14472	220000	16182	7	242400	2025

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	2021	2022			2023		
		الإنجازات	الأهداف	الإنجازات	%	الأهداف	الإنجازات	%
حقوق السحب		13062	35000	14472	41	40000	16182	40
التسبقة على الأداء		34480	170000	بصدد المعالجة	-	180000	بصدد المعالجة	-

تحليل الفوارق ونسب الإنجاز

- **آلية حقوق السحب (الفردي والجماعي)**

عدد المؤسسات							
2022				2023			
الأهداف	التعهدات	الإنجازات	%	الأهداف	التعهدات	الإنجازات	%
2920	392	372	13	3300	405	355	11
عدد المشاركات							
2022				2023			
الأهداف	التعهدات	الإنجازات	%	الأهداف	التعهدات	الإنجازات	%
35000	26207	14472	41	40000	33308	16182	40

تمثل التعهدات مقررات التمويل المصادق عليها من قبل المركز لفائدة المؤسسات قصد إنجاز عملياتها التكوينية. في حين تبقى نسب إنجاز المؤسسات لعملياتها التكوينية في إطار آلية حقوق السحب خلال سنتي 2022 و2023 متواضعة مقارنة بالأهداف حيث اقتصر الإنجاز على العمليات التكوينية في اطار حقوق السحب الفردي فقط، ويعود ذلك إلى :

- عدم امضاء اتفاقيات بعنوان سنوات 2022 و2023 في اطار السحب الجماعي نظرا لعدم تسجيل أغلبية الشركاء المهنين بالسجل الوطني للمؤسسات علما أن المحكمة الإدارية قد بتت في هذه المسألة (رأي المحكمة الإدارية بتاريخ 26 سبتمبر 2022) حيث أكدت ضرورة تسجيل هؤلاء بالسجل الوطني للمؤسسات.

- **آلية التسبقة على الأداء :**

تكتسي هذه الآلية صبغة خصوصية مقارنة بآلية حقوق السحب نظرا لأنه حدد آخر أجل لإيداع الكشوفات البيداغوجية والمالية يوم 31 جانفي من السنة الموالية، وبالتالي تمتد معالجتها من قبل المركز على أكثر من سنة. لذلك تبقى نسب الإنجاز أولية في انتظار اتمام دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية.

تم إلى غاية 31 مارس 2024 مواصلة دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية بعنوان سنوات2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023، ذلك كما هو مبين بالجدول التالي :

السنة	عدد المؤسسات المنخرطة	مبلغ التسبقة الجملي للمؤسسات المنخرطة (أد)	عدد المؤسسات التى أودعت الكشف	المبلغ الجملى المصادق عليه (أد)	عدد المؤسسات التى تم تبليغها بمقررات	عدد المشاركات بالتكوين المستمر	عدد المتربصين بالتكوين الأساسي	عدد العمليات التكوينية المنجزة
2018	2062	76397	1719	35294	1719	136874	41232	25663
2019	2149	81790	1494	31683	1494	115308	38064	26012
2020	2158	89762	1536	26030	1535	69724	28152	18036
2021	2181	86043	1597	29532	1584	60852	29604	21181
2022	2212	89175	1643	18280	1543	بصدد المعالجة	25703	18262
2023	2269	94627	1695	5725	656	بصدد المعالجة	6034	3091

شهد عدد المؤسسات المنخرطة في نظام التسبقة على الأداء ارتفاعا سنة 2023 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ عدد المؤسسات المنخرطة في نظام التسبقة على الأداء 2269 مؤسسة سنة 2023 مقارنة بسنة 2018، 2062 مؤسسة.

كما قدر مبلغ التسبقة الجملي للمؤسسات المنخرطة لسنة 2023 بـ94627 ألف دينار حيث شهدت هذه المبالغ إرتفاعا متواصلا من سنة 2018 إلى سنة 2023.

غير أن معدل المؤسسات التي أودعت كشوفاتها البيداغوجية والمالية من سنة 2018 إلى سنة 2022 بلغ 1598 مؤسسة مقابل مبلغ جملي مصادق عليه حوالي 28164 ألف دينار. حيث بلغ معدل العمليات التكوينية المنجزة بين الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022، 21831 عملية تكوينية.

هذا وبلغ معدل عدد المتربصين بالتكوين الأساسي لدى المؤسسات 32551 متربص بين سنة 2018 وسنة 2022.

وتبعا لخطة عمل المركز شهد نسق معالجة دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية في إطار آلية التسبقة على الأداء ارتفاعا ملحوظا. كما تم خلال سنة 2023 المصادقة على 2305 مقرر تمويل لفائدة المؤسسات وبذلك أصبح العدد الجملي للمقررات المصادق عليها من قبل المركز 6001 مقرر إلى غاية 31 ديسمبر 2023 كما هو مبين بالجدول التالي :

السنة	عدد المقررات المصادق عليها			
	2020	2021	2022	2023
2019	54	925	440	75
2020	6	491	735	297
2021	-	8	999	548
2022	-	-	38	1333
2023	-	-	-	52
المجموع	60	1424	2212	2305
المجموع العام		6001		

✓ المؤشر 3.2.1: "عدد المرسمين في إطار التكوين المستمر الموجه للافراد"

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات (1)2023	إنجازات (2)2023	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مرسم	9903	12117	12000	10703	**89**	13300	2025

بلغ عدد المرسّمين 10703 مرسّما إلى موفى شهر ديسمبر 2023 منهم 10074 مرسّما بالتكوين المفضي إلى شهائد معترف بها و629 مرسّما بالتكوين الرافع للكفاءات. ويتوزع عدد المرسمين حسب نمط التكوين وحسب الشريك كما يلي :

نمط التكوين / الشريك	المجموع	دروس مسائية	%	تكوين عن بعد	%	تكوين إشهادي	%	تكوين رافع للكفاءات	%
التعليم العالي	**7001**	9	0	6973	100	**6982**	100	19	0
التكوين المهني	**3702**	242	7	2850	77	**3092**	84	610	16
المجموع العام	**10703**	**251**	**2**	**9823**	**92**	**10074**		**629**	**6**

شهد عدد المرسمين خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2023 نسبة تطور تقدر بـ8% ويعود ذلك إلى :

- **توسيع نطاق الاتفاقيات المبرمة**: بلغ العدد الجملي للاتفاقيات 247 اتفاقية إلى غاية 31 ديسمبر 2023 منها 126 مبرمة مع مراكز التكوين المهني و121 مع مؤسسات التعليم العالي.

في حين بلغ عدد الاتفاقيات غير المفعلة 171 (منها 82 مع مؤسسات التعليم العالي و89 مع مراكز التكوين المهني) حيث لم يتم إعادة تفعيل الاتفاقيات في مجال التكوين الرافع للكفاءات مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني والمعهد العالي لعلوم وتقنيات المياه بقابس لعدم توفر العدد الأدنى للمرسمين، إضافة إلى تدني مستوى التأجير الخاص بأساتذة التعليم العالي وضعف الميزانية المخصصة لفتح الأقسام،

- **تزايد عدد الأقسام المفتوحة:** بلغ العدد الجملي للأقسام المفتوحة 313 قسما حيث تم خلال سنة 2023 فتح 103 قسما جديدا (منهم 64 قسما بمؤسسات التعليم العالي و39 قسما بمراكز التكوين المهني.
- **تنويع عروض التكوين:** بلغ العدد الجملي للاختصاصات بمراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي 103 اختصاصا منهم 58 اختصاص مع مؤسسات التعليم العالي و45 اختصاص مع مراكز التكوين المهني.

كما بلغ عدد الاختصاصات في التكوين الاشهادي 90 اختصاص و 13 اختصاص بالتكوين الرافع للكفاءات.

العدد الجملي للاختصاصات	مع مؤسسات التعليم العالي		مع مراكز التكوين المهني	
	تكوين مفضي إلى شهادة معترف بها	تكوين رافع للكفاءات	تكوين مفضي إلى شهادة معترف بها	تكوين رافع للكفاءات
103	57	1	33	12
	58		**45**	

- الهدف الاستراتيجي رقم 3: **"تطوير تكوين المكونين وهندسة التكوين"**

تمثل المواصفات والمراجع ورسكلة المكونين مستلزمات تامين التكوين وفق معايير الجودة والتعهد بالرفع من كفاءات المكونين الموكول لهم اكساب المهارات المنشودة لإعداد يد عاملة مختصة تضمن ادماج خريجي المنظومة لسوق الشغل.

✓ المؤشر 3.2.1: "عدد مواصفات الشهادات المصممة"

يعكس هذا المؤشر مدى ترسيخ الشراكة بين جهاز التكوين المهني وجهاز الإنتاج وتفعيل دور الوزارات الفنية المعنية بهذا النشاط، حيث يؤمن المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين نشاط تأليف مراجع التكوين المعتمدة

بمراكز التكوين المهني من خلال:

- إعداد برامج التكوين حسب المقاربة بالكفايات لاختصاصات جديدة والتعهد بتحيين البرامج المعتمدة لمواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية المستجدة. علما وأنه يتم اعتبار برنامج الدراسة كمؤشر رئيسي وبقية مكونات برنامج التكوين كمؤشرات فرعية.
- إنجاز مواصفات الشهادات والمراجع المرافقة لها باعتماد المعايير والمواصفات العالمية والتي اندرجت في إطار تنفيذ خطة إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني، من خلال التوجه نحو تركيز منظومة تقييم وإشهاد لمكتسبات المتكونين بمراكز التكوين المهني .

علما وأنه سيتم التخلي تدريجيا عن مصطلح برنامج التكوين المعد حسب المقاربة بالكفايات واستبداله بمصطلح "مواصفة الشهادة" والمراجع المرافقة لها والتي تضم مرجع الإشهاد ومرجع التكوين ومرجع تنظيم الموارد.

وبالاعتماد على القيمة المنشودة لمؤشر الأداء التي تم تحديدها لسنة 2023 بالنسبة لنشاط تأليف مراجع التكوين المعتمدة بمراكز التكوين المهني، تم تحقيق النتائج المبينة كالتالي:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مواصفة تكوين	14	20	25	12	**48**	25	2025

تم خلال سنة 2023 إعداد (12) مواصفة تكوين أي بنسبة إنجاز تمثل 48 % مقارنة بالتقديرات مع تسجيل تراجع في نتائج المؤشر مقارنة بالسنة المنقضية. ويعود الفارق في الإنجاز بالأساس إلى توقف بعض أخصائيي المحتوى « Spécialistes de contenus » عن مواصلة إنجاز مكونات مواصفات التكوين بسبب عدم خلاصهم لمستحقاتهم بعد إنجاز الأجزاء الأولى للمواصفات. حيث لم يتمكن المركز من إتمام الدفوعات المالية المستوجبة لعدم توفر الاعتمادات نتيجة للتأخير في عملية رفع التجميد رغم المطالبة بها منذ الثلاثي الأول لسنة 2023. علما وأن إنجاز مواصفة التكوين يتضمن إعداد 4 وثائق (تقرير وضعية العمل ومرجع الإشهاد - مرجع التكوين – مرجع

تنظيم الموارد –مواصفة الشهادة) على أربع مراحل إنجاز وتتطلب كل مرحلة إنجاز، نسبة خلاص حسب المتفق عليه مع أخصائي المحتوى قبل المرور إلى المرحلة الموالية.

✓ المؤشر 3.2.1: "عدد إطارات التكوين المنتفعين بتكوين بيداغوجي ووظيفي"

يعكس هذا المؤشر مدى استجابة المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين لطلبات التكوين الرامية لتأهيل ورسلكة الإطارات المتدخلة في عملية التكوين من القطاع العام والخاص بجهاز التكوين المهني. ويشمل هذا التكوين أساسا المجال البيداغوجي والوظيفي.

وبالاعتماد على القيمة المستهدفة التي تم تحديدها لمؤشر الأداء لسنة 2023 بالنسبة لنشاط تكوين إطارات التكوين لفائدة مؤسسات التكوين بجهاز التكوين المهني فقد تم تحقيق النتائج المبينة كالتالي:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
متكون	481	611	1200	950	**79.2**	1200	2025

تم تسجيل نسبة إنجاز لنشاط تكوين أطر التكوين خلال سنة 2023 ،79.2 % مقارنة بالتقديرات المرجوة والمحددة بـــ 1200 منتفع بالتكوين. ويعود الفارق في الإنجاز إلى محدودية طلبات التكوين الواردة على المركز من مختلف مؤسسات التكوين بجهاز التكوين المهني وذلك رغم مراسلة المركز لها لعديد المرات لاقتراح برمجة تكوين مسبقة. ورغم عدم بلوغ العدد المستهدف من المنتفعين الا أنه تم تسجيل تطور في الإنجاز مقارنة بالسنة الفارطة. مع العلم أن نسبة الاستجابة لطلبات التكوين الواردة على المركز تمثل 100 % .

- الهدف الاستراتيجي رقم 4: **"تطوير حوكمة جهاز التكوين المهني"**

تمت صياغة هذا الهدف على ضوء تحيين الصياغة السابقة "تطوير نظام التسيير والقيادة لجهاز التكوين المهني"، وذلك بإدراج مصطلح الحوكمة باعتباره أشمل من مصطلحي التسيير والقيادة. وهو يندرج ضمن استراتيجية القطاع بالعتبار ان حوكمة القطاع العمومي والخاص تشكو عديد الاخلالات التي تساهم في عدم بلوغ الأهداف المرجوة.

✓ **المؤشر 1.4.1: "عدد المنتفعين بصك التكوين"**

يقيس هذا المؤشر عدد الشبان الذين تلقوا أو يتلقون تكوينا في مؤسسات التكوين المهني الخاصة المشاركة في برنامج صك التكوين الأساسي بعنوان السنة المعنية (جدد ومواصلين). ويهدف برنامج صك التكوين الذي انطلق سنة 2018 إلى تشجيع القطاع الخاص للتكوين المهني على معاضدة مجهود الدولة لتلبية حاجيات المؤسسات والأفراد والجهة من المهارات ، وذلك من خلال تكفل الدولة كليا بمصاريف التكوين الأساسي لفائدة طالبي التكوين الوافدين على مراكز القطاع الخاص في مجموعة من الاختصاصات تحددها كل جهة حسب حاجياتها. ويلاحظ أنّ عدد المتكونين المنتفعين في تناقص باعتبار مشارفة نسخة البرنامج لسنة 2018 على الانتهاء.

- **التقديرات:**

كانت من المتوقع برمجة 3360 موطن تكوين سنة 2023 باحتساب 140 موطن تكوين لكل ولاية بكلفة جملية تقدر بـ4،032 أد (كلفة المتكون الواحد: 1200د)، لاستهداف اختصاصات في مستوى شهادة مهارة تتطلب من المؤسسة التكوينية توفير معدّات وتجهيزات تقنية و/أو مواد أولية. لكن لم تسجّل سنة 2023 انطلاق البرنامج في نسخته الجديدة حيث تمّ تسجيل تواصل انتفاع 40 متكون فقط، وهو ما يفسر نسبة الإنجاز المنعدمة تقريبا.

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
المنتفع	210	60	3360	40	**%1**	4320	2025

ومن المبرمج خلال سنة 2024 الانتهاء من عملية تقييم للبرنامج في نسخته لسنة 2018 والتي امتدت خلال الفترة 2018-2022 بطريقة تشاركيّة بين مختلف المتدخّلين وذلك لتحديد مدى تحقيق البرنامج للأهداف المرسومة والعمل على تطوير البرنامج في النسخة الجديدة. حيث سيتمّ بناء على النّتائج الأوّلية لعمليّة التّقييم، إدراج تغييرات تهدف إلى إضفاء النّجاعة على تدخّلات البرنامج وترشيد التمويل العمومي وإسناده إلى مستحقيه وكذلك دعم إقبال مؤسسات التكوين المهني الخاصّة على المشاركة، على غرار :

- مراجعة كلفة التكوين وترفيعها من 750د إلى 1200د للمتكوّن الواحد حيث شكّلت عاملا أساسيا في تحديد مدى إقبال المؤسسات الخاصة للتكوين المهني على المشاركة في البرنامج بما يشجّع على الاستثمار،

- مراجعة عدد مواطن التكوين المخوّل لكلّ مؤسّسة تكوينية،

- مراجعة الطريقة المعتمدة في تحديد الاختصاصات على مستوى الجهة بما يمكّن من استهداف أحسن للقطاعات الواعدة ومن مساهمة أفضل في تحقيق التنمية،

- النظر في إمكانية مراجعة الوثائق المطلوبة ذات العلاقة بالجباية والضمان الاجتماعي (بناء على طلب المهنيين).
- تحيين المراجع والأدلّة ذات العلاقة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023

التوزيع حسب طبيعة النفقة / (الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م (1) التكميلي		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
تأجير عمومي	ا.ت	350218	349420,8	-797,2	99,77%
	ا.د	350218	349420,8	-797,2	99,77%
نفقات التسيير	ا.ت	33552	33052	-500	98,51%
	ا.د	33552	33052	-500	98,51%
نفقات التدخلات	ا.ت	79314	28680,3	-50633,7	36,16%
	ا.د	79314	28680,3	-50633,7	36,16%
نفقات الاستثمار	ا.ت	500	32,9	-467,1	6,58%
	ا.د	500	32,9	-467,1	6,58%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
مجموع الميزانية*	**ا.تعهد**	**463584**	**411186**	**-52398**	**88,70%**
	ا.دفع	**463584**	**411186,0**	**-52398**	**88,70%**

*المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية.

جدول عدد4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023

التوزيع حسب الأنشطة (اع الدفع) / (الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
قيادة جهاز التكوين المهني	قيادة ومساندة جهاز التكوين المهني	5570	1560	-4010	28,01
المجموع		**5570**	**1560**	**-4010**	**28,01**

الفاعلين العموميين	الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023(2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
الوكالة التونسية للتكوين المهني	**التكوين الأساسي والتدريب المهني**	420610	378505	-42105	89,99
المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين	**تكوين أطر التكوين وهندسة التكوين**	12263	8690	-3573	70,86
المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية	**التكوين المستمر**	25141	22431	-2710	89,22
المجموع		**458014**	**409626**	**-48388**	**89,44**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022 بميزانية برنامج التكوين المهني مبلغا قدره (463584أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز 88.7% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب)أي ما يعادل (411186أد) دفعا.

- **نفقات التأجير:**

بلغت نسبة الإنجاز99.77% حيث تم استهلاك كل الاعتمادات المخصصة للتأجير على مستوى كل الأنشطة (التكوين الأساسي والتدريب المهني وتكوين أطر التكوين وهندسة التكوين والتكوين المستمر) باستثناء نشاط قيادة

ومساندة جهاز التكوين المهني، الذي سجل نسبة إنجاز بـ 61%، ويعود ذلك أساسا الى الاقتطاعات من الأجر بسبب الغيابات غير المشروعة وعطل الأمومة والعطل المسندة بعنوان مرض طويل الأمد والإلحاق والنقل.

- **نفقات التسيير:**

بلغت نسبة الإنجاز 98.51 % أي ماقدره (33052أد) من جملة (33552أد) بقانون المالية التكميلي. وقد تم استعمال جملة هذه الاعتمادات لخلاص متخلدات الهياكل لسنوات فارطة ولتأمين مختلف الأنشطة والاداءات على غرار البلدية والكهرباء والغاز والماء، والاتصالات الهاتفية والتراسل ومصاريف وسائل النقل والاعتناء بالبناءات والصيانة ، نفقات المناولة في الحراسة، نفقات المناولة في التغذية، مصاريف الاستقبالات والمناظرات والترقيات إلخ...

- **نفقات التدخلات:**

يحتوي قسم التدخلات على نفقات التدخل العمومي ونفقات مختلف مشاريع التنمية للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية. وقد بلغت نسبة الإنجاز36.16%، مسجلة تراجعا بـ 32 نقطة مقارنة بالسنة الفارطة (68.19%) إضافة الى الضعف الكبير في الإنجاز. وباستثناء المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين الذي سجل تحسنا في نسبة الإنجاز(النشاط رقم 2: تكوين أطر التكوين وهندسة التكوين) 29% مقابل 21% السنة الفارطة، فإن بقية الأنشطة سجلت تراجعا في نسبة الإنجاز، كما يبرز ذلك تباعا:

وقد ساهم ضعف الإنجاز المسجّل في عديد المشاريع في هذه النسبة حيث تم تسجيل:

- 8% بالنسبة لقيادة ومساندة جهاز التكوين المهني (نشاط رقم 4)، مقابل 16% السنة الفارطة،
- 68% بالنسبة للتكوين المستمر (نشاط رقم 3)، مقابل 70% السنة الفارطة،
- 35% بالنسبة للتكوين المهني الأساسي والتدريب المهني (نشاط رقم 1)، مقابل 72% السنة الفارطة،

- **<u>التحليل</u>**

تم تسجيل أضعف نسبة إنجاز على مستوى **<u>النشاط رقم 4: قيادة ومساندة جهاز التكوين المهني</u>**، حيث بلغت نسبة الإنجاز 8%، ويعو د ذلك بالأساس الى:

عدم استهلاك الاعتمادات المرصودة لبرنامج صك التكوين 0% (1000أد مبرمجة)، للسنة الثالثة على التوالي.

-كذلك ساهمت خطة الإصلاح في هذا التراجع حيث تم تسجيل نسبة إنجاز بـ13% مقابل .23% سنة 2022 و84% سنة 2021 أي في تراجع سنوي متواصل وحاد.

بالنسبة للنشاط رقم 3: التكوين المستمر، فقد بلغت نسبة الإنجاز 68%، ويعود ذلك بالأساس الى ضعف الإنجاز على مستوى بعض المشاريع على غرار:

- 0% كنسبة إنجاز تم تسجيلها على مستوى 10 مشاريع: حيث تجدر الإشارة أنّ أهم الإعتمادات المرصودة تخص مشاريع البناءات والتهيئات، ومنها مشاريع تم إعلان طلبات عروض في شأنها كانت نتيجتها غير مثمرة على غرار الإستشارة الخاصة باختيار مقاول لإنجاز الأشغال المتعلقة بتركيز أستوديو لتسجيل المحتويات البيداغوجيّة الخاصة بالموكس، وطلب العروض الخاص بتهيئة الطابق الأرضي للمقر الإجتماعي بالمركز، كما لازالت بعض المشاريع في طور اتمام الدراسات على غرار كل من مشروع بناء مركب التكوين المستمر والترقية المهنية ببنزرت ومشروع بناء مركب التكوين المستمر والترقية المهنية بسيدي بوزيد ومشروع تهيئة مركب التكوين المستمر والترقية المهنيّة بالمنستير، كذلك لازالت بعض المشاريع في طور الحصول على رخصة البناء على غرار مشروع بناء وتهيئة مركب التكوين المستمر والترقية المهنيّة بتونس.

أما بالنسبة للمشاريع في مجال الإعلاميّة، فقد تم إنجاز طلب عروض خاص باقتناء معدّات إعلاميّة وحقوق استعمال ومعدّات ومنظومات سلامة معلوماتيّة لفائدة المركز والهياكل الجهويّة تم عرضه على أنظار اللجنة الوزارية للصفقات العموميّة في موفى سنة 2023 وبالتالي سيتم التعهد بأقساطه المثمرة على حساب ميزانيّة 2024.

- 15%، كنسبة إنجاز لتأهيل إطارات واعوان المركز: بلغت التعهدات والدفوعات إلى موفى سنة 2023 مبلغًا قدره **09** آلاف دينار المتمثلة في كلفة 03 محاور التكوينيّة المثمرة المنجزة تبعًا لطلب العروض عدد 2022/10 والذي تم تمويله على حساب ميزانية 2023.

حيث قام المركز في موفى سنة 2023 بتحيين كراس الشروط لإعادة طلب العروض للعمليات التكوينية الغير المثمرة بعنوان سنة 2022 والعمليات التكوينيّة المنبثقة على المخطط التكويني لسنة 2023 .

- 61%، كنسبة إنجاز لاقتناء التجهيزات: حيث قام المركز بإنجاز إستشارة لاقتناء مكيفات هوائية والتي تم إعلانها غير مثمرة تبعًا لعدم إيفاء المزود بالتزاماته.

بالنسبة للنشاط رقم 1: التكوين الأساسي والتدريب المهني تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب 35%، وبالرجوع الى تحليل تقدم إنجاز المشاريع نلاحظ ما يلي:

- حيث تم تسجيل نسبة 0% على مستوى 33 مشروعا: **<u>الأسباب</u>**

أما بالنسبة للنشاط رقم 2 المتعلق بالفاعل العمومي "المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين" والذي سجل تحسنا طفيفا مقارنة بإنجازات السنة الفارطة الا أنها (نسبة الإنجاز) تبقى ضعيفة 29%، للأسباب التالية :

- **<u>بالنسبة لمشاريع التنمية الممولة على الموارد العامة للميزانية،</u>** تعزى هذه النسبة المتدنية بالأساس الى ضعف التقدم في إنجاز المشاريع التالية:

<u>50% لتكوين إطارات التكوين، ويعود ذلك الى:</u>

-محدودية طلبات التكوين الواردة على المركز من مختلف مؤسسات التكوين رغم مراسلة المركز لها لعديد المرات لاقتراح برمجة تكوين مسبقة. مع الإشارة إلى أنه يتم الاستجابة بنسبة 100 % لطلبات التكوين الواردة خلال السنة بصفة مجزأة وقد بلغت نسبة الإنجاز المادي 79.2 % مقارنة بالتقديرات المرجوة (1200 منتفع بالتكوين)،

بواسطة شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) وفي إطار مشروع "**تمكين منظومة التربية والعليم والمجموعات التربوية لتعزيز حقوق الانسان وتدعيم التربية على المواطنة العالمية والتربية على وسائل الاعلام والمعلومة**" تم تكوين عدد 443 مكون من مختلف مؤسسات التكوين المهني، حيث تكفلت المنظمة بالجانب التمويلي دون اللجوء لموارد الميزانية لتغطية التكاليف.

55.6% لإعداد برامج التكوين وتكوين المكونين، ويعود ذلك الى:

تعطل نسق الإنجاز نتيجة لعدم مواصلة بعض من أخصائيي المحتوى المساهمين في عميلة تأليف برامج ومواصفات التكوين إعداد مكونات مواصفات التكوين بسبب عدم خلاص المركز لمستحقاتهم المالية (القسط 1) المتعلقة بإنجاز الجزء الأول للمواصفات، نظرا لعدم توفر الاعتمادات نتيجة التأخير في عملية رفع التجميد.

- **72.3 %لمشاريع وظائف تطوير المركز**، ويعود ذلك إلى :

- عدم التمكن من إنجاز "مشروع تركيز نظام حراسة إلكتروني بالمركز "، حيث تم الإعلان ثلاث مرات عن طلبات عروض بنتيجة غير مثمرة بسبب إما لعدم ورود عروض في الغرض أو لعدم احترامها لمقتضيات كراس الشرو ط.

عدم التمكن من إنجاز الدراسة الفنية المتعلقة دراسة جيوتقنية وجيولوجية لخمسة مباني بالمركز تتضمن شقوق بالأسقف والجدران، حيث تم الإعلان عن استشارة في الغرض ثلاث مرات، أعلنت جميعها غير مثمرة إما لعدم ورود عروض في الغرض أو لعدم احترامها لمقتضيات كراس الشرو ط.

75.3 % الأداء ات الموظفة على تنفيذ مشاريع التنمية الممولة بواسطة قروض وهبات خارجية "

- **بالنسبة لمشاريع التنمية الممولة على القروض الخارجية الموظفة** والتي تمثل حوالي 60% من ميزانية التدخلات والمخصصة لمشروعي برنامج دعم التكوين والادماج المهني" PAFIP" الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية

بلغت الإنجازات المالية على حساب القروض الخارجية ما قدره 352 235أورو أي ما يعادل 780.9 ألف دينار تونسي أي ما يمثل نسبة 26 % من الاعتمادات المرسمة وهي تتعلق بالإنجازات مشروع "دعم انفتاح عدد 16 مركز تكوين مهني قاطرة على أحواضها الاقتصادية والاجتماعية"

- **<u>نفقات الاستثمار:</u>**

تتكون نفقات الاستثمار تبعا للهيكلة الجديدة من نفقات التنمية الخاصة بالمصالح المركزية باعتبار ان مشاريع الهياكل العمومية تدرج بقسم التدخلات وبالتالي لن يستأثر هذا القسم بنسبة كبيرة من الاعتمادات وقد تم تسجيل نسبة إنجاز ضعيفة جدا بلغت 6.58% مقابل 2.74% السنة الفارطة.

حيث تمت برمجة (500أد) موزعة بين تمويل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني -PAFIP (300أد) والأداءات الخاصة بنفس المشروع (200أد). لكن لم يتم صرف سوى (32.9أد) ، بعنوان الأداءات. وهو تقريبا نفس المبلغ الذي تم صرفه خلال السنتين الفارطتين.

البرنامج عدد 2: التشغيل

رئيس البرنامج: السيدة فائزة القلال/ بداية من سنة 2015

I - نتائج أداء البرنامج :

قد تواصل العمل خلال سنة 2023 على تجسيم توجهات وأهداف مخطط التنمية في قطاع التشغيل ومخرجات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمتمثلة في:

- العمل على الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات،
- وتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس مال البشري،
- ودعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل،
- وتطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل.

وقد تم خلال سنة 2023 تحقيق الإنجازات التالية:

I. الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات وذلك من خلال جملة من الأنشطة والمشاريع أهمها:

1. **تحديث وتطوير خدمات مكاتب التشغيل والعمل المستقل في مجال العلاقة مع المؤسسات،**

لمزيد اشعاع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على المستوى الوطني كمرفق عمومي للتشغيل ذو جودة خدمات عالية ومتطورة، من خلال جملة الأنشطة والمشاريع على غرار تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية[10] من بينها: تنظيم ورشات عمل من قبل الفريق المكلف بتطوير الخدمات الموجهة الى المؤسسات بالشراكة مع مؤسسة "EY""المكلفة من قبل البنك الدولي لمعاضدة جهود الوكالة فيما يتعلق بتقديم خدمات مشخصة موجهة

[10] في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الوكالة البلجيكية للتنمية والمتعلقة بمشروع "من أجل مقاربة شاملة لإدارة الهجرة وتنقل اليد العاملة في شمال أفريقيا" - THAMM-ENABEL الممول من قبل الاتحاد الأوروبي تم انجاز دورتين تكوينيتين في مجال الألياف البصرية بالقطب التكنولوجي الغزالة بعنوان سنة 2023 لفائدة 30 منتفع من بين الباحثين عن شغل لمدة
شهرين خلال الفترة المتراوحة من 27 مارس 2023 إلى 18 ماي 2023 وذلك بهدف تحسين قابلية تشغيلهم وتيسير إدماجهم بالمؤسسات الاقتصادية الناشطة في المجال. حيث قدرت نسبة الإدماج بـ 56%

للمؤسسات حسب خصوصياتها.[11]

- الشروع في تنفيذ التجربة النموذجية بـ06 مكاتب تشغيل والعمل المستقل بالشراكة مع البنك الدولي، 12
- مرافقة مكاتب التشغيل والعمل المستقل في مجال استكشاف وتخزين عروض الشغل على المنصة المعدة للغرض في إطار تنظيم صالون التشغيل لفائدة الأشخاص ذوي الاعاقة الذي تم إنجازه خلال شهر جوان 2023.
- تنظيم الأيام الجهوية للتشغيل في قطاع السياحة بكل من ولايات نابل وسوسة والمهدية ومدنين والمنستير وجندوبة لتلبية حاجيات المؤسسات الناشطة في القطاع من الكفاءات المختصة وذلك بالشراكة مع المندوبيات الجهوية للسياحة والجامعة الوطنية للنزل وقد تم تسجيل 2673 عرض شغل تمت تلبية 2040 موطن شغل.
- المشاركة في ورشات عمل في اطار مشروع التعاون بين الوزارة والمنظمة الالمانية للتعاون الدولي GIZحول "التكوين الداخلي بين المؤسسات مع القطاع الخاص". 13

2. **تنسيق اشغال مشروع «ملائمة المهارات مع إستراتيجيات تنمية القطاعات» (STED-AMT)**

والذي يندرج ضمن التعاون مع منظمة العمل الدولية ويهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وخلق فرص العمل لفائدة الباحثين عن العمل من خلال إنشاء منظومة وطنية لاستشراف الاحتياجات من المهارات في القطاعات المصدرة.[14]

---

[11] بهدف الترفيع في عدد عروض الشغل المجمعة وتحسين طرق التصرف فيها والترويج للكفاءات لدى المؤسسات الاقتصادية، والاعداد لتكوين فريق مكونين من بين مستشاري التشغيل والعمل المستقل بالمكاتب النموذجية في مجال التصرف في عروض الشغل والاتصال بالمؤسسات.

[12] قصد تنفيذ المسارات والآليات الجديدة المتعلقة بالتعرف على حاجيات سوق الشغل من الكفاءات والطرق المبتكرة في مجال استكشاف والتصرف في عروض الشغل لتحسين وتطوير خدمات مكاتب التشغيل والعمل المستقل بما يستجيب لحاجيات المؤسسات وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في مجال تنشيط سوق الشغل والعلاقة مع المؤسسات.

[13] لبرمجة دورات تكوينية في إطار عمليات التأهيل لتحسين قابلية التشغيل لفائدة بعض المؤسسات الناشطة في قطاع النسيج والإكساء والسياحة والصناعات البلاستيك بهدف دعم تشغيلية الشباب من خلال تحسين بعض المجالات المهنية بالقطاع الخاص، والنهوض بالاستثمار الوطني وجلب الاستثمار الاجنبي قصد دفع وضعية التشغيل، وإحداث مراكز تكوين مهني داخل مؤسسات القطاع الخاص، وضع برامج تكوين تنجز في إطار مراكز تكوين مهني لدى مؤسسات القطاع الخاص .وفي هذا الصدد تم بعنوان سنة 2023 تنظيم دورات تكوينية بكل من ولايات المنستير ومدنين وقبلي وتوزر لفائدة 150 طالب شغل في اختصاصات الطبخ والمطاعم وخدمات الطوابق لمدة 3 أشهر يتم على إثرها ابرام عقود عمل مع المؤسسات الناشطة في قطاع السياحة والمنخرطة ضمن الجامعة التونسية للسياحة وكذلك تنظيم دورة تكوينية في مجال الصناعات البلاستيكية لفائدة 20 طالب شغل.

[14] وفقا لمنهجية "مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي STED" والتي طورتها منظمة العمل الدولية. وقد تم تصميمها لدعم النمو واستحداث فرص العمل اللائق في القطاعات التي تتمتع بالقدرة على زيادة الصادرات والمساهمة في التنوع الاقتصادي. ويستهدف المشروع في تونس سلاسل القيمة الخاصة بزيت الزيتون والتمور ومشتقاتها والبلاستيك التقني.

3. برنامج دعم المؤسسات الناشئة "Startup"

والذي يهدف إلى تحفيز بعث وتطوير مؤسسات ناشئة تقوم خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحقق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستويين الوطني والدولي. 15 وقد بلغ عدد المؤسسات المنتفعة بتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بمساهمة الأعراف والأجراء 137مؤسسة ناشئة خلال سنة 2023 في حين بلغ عدد المنتفعين بمنحة المؤسسة الناشئة خلال نفس السنة 153 مؤسس مساهم يتوزعون حسب الجنس كما يلي:

توزيع عدد المنتفعين حسب الجنس

	عدد المنتفعين	النسبة
إناث	43	28%
ذكور	110	72%
المجموع	**153**	**100%**

4. برنامج تنظيم عمليات التأهيل لتحسين قابلية التشغيل

والذي تضمن 11 دورة تكوينية في مجال البناء في إطار تنفيذا لاتفاقية الشراكة الإطارية المبرمة بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والوكالة التونسية للتكوين المهني والجامعة الوطنية لمؤسسات البناء والأشغال العمومية.[16] وتتوزع هذه الدورات حسب مركز التكوين والاختصاص كما يلي: ملحق عدد4).

وكذلك تنظيم 4 دورات تكوينية في اختصاصا في المجالات التكنولوجية. [17] ودورات أخرى في مجالات متعددة.[18]

2.تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس مال البشري

وذلك من خلا تنفيذ مشروع "مرافقة وتدريب الشباب وتعزيز التشغيلية « ACJEMP" بكل من ولاية تونس وأريانة وزغوان ونابل والذي يهدف إلى تكوين الباحثين عن شغل في المهارات الحياتية وتكوين مكونين لفائدة

[15] وتعتبر مؤسسة ناشئة (Startup) كل شركة تجارية مكوّنة طبقا للتشريع الجاري به العمل ومتحصلة على علامة المؤسسة الناشئة من قبل "الجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة" المحدثة لدى الوزارة المكلفة بالاقتصاد الرقمي.

[16] تم في إطار برنامج تنظيم عمليات التأهيل لتحسين قابلية التشغيل تنظيم 11 دورة تكوين في مجال البناء خلال سنة 2023 لفائدة 233 منتفع بمراكز التكوين المهني وقد تحصل 226 منتفع على شهادة ختم التكوين إثر نهاية هذه الدورة بعنوان سنة 2023.

[17] وفي إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة بين المندوبية العامة للتنمية الجهوية ومؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل المبرمة سنة 2021 والتي تتعلق بتنفيذ برنامج إعادة التأهيل في المجالات الرقمية بمراكز العمل عن بعد لفائدة طالبي الشغل أصحاب الشهائد العليا بهدف الاستجابة لحاجيات المؤسسات الناشطة في مجالات التكنولوجيا الرقمية وتنمية وتطوير قدرات الراغبين في بعث مشاريع خاصة في هذا المجال.

[18] كما تم خلال سنة 2023 تنظيم دورتي تكوين بمكتب التشغيل والعمل المستقل بالقصرين لتكوين 35 طالب شغل في اختصاص Câbleur installateur (cuivre et fibre optique) و" Développeur web fulstackjava " .

مستشاري التشغيل بمكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة بالولايات المعنية.[19] حيث بلغ عدد الباحثين عن شغل المنتفعين بمختلف مكونات هذا البرنامج 6815 منتفع منهم 75% باحثة عن شغل، كما بلغ عدد المنتفعين في إطار دعم القدرات مختلف المتدخلين 896

وقد شهدت سنة 2023 الانطلاق الفعلي لنشاط نوادي البحث عن شغل بنابل وزغوان والفحص ومواصلة عمليات مرافقة الباحثين عن شغل في مجال المهارات الحياتية ودعم وتطوير مهارات 69 مستشارا للتشغيل بالإضافة إلى تكوين مستشاري المهن الصغرى في مجالي آلية GERMEالمحيّنة (وعددهم 40) والإعداد لانطلاق نوادي ريادة الأعمال.

3. دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل

تم خلال سنة 2023 تنفيذ العديد من عمليات التكوين والتأهيل لفائدة الباحثين عن شغل قصد مساعدتهم على الالتحاق بمواطن شغل بالخارج كما تم التنسيق مع الشركاء المعنيين قصد السهر على توظيف عدد هام من طالبي الشغل بمؤسسات خارج الوطن في إطار الهجرة المنظمة. وذلك من خلال عدة مشاريع على غرار:

- في إطار ***مشروع THAMM-GIZ*** "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة الهجرة وتنقل اليد العاملة في شمال إفريقيا ".[20]

- **مشروع " THAMM-OFII»** والذي يهدف في محوره المتعلق بتدخّلات الجانب الفرنسي إلى دعم الهجرة

[19] يهدف هذا المشروع الى تركيز: 08 نوادي للباحثين عن شغل (clubs chercheurs d'emploi CCE) و نادي تدريب أعمال (clubs de business coaching CBC) و نادي مقاربة "أنشئ مؤسسة"(CLE).
كما تم خلال سنة 2023 إضافة كل من ولاية منوبة وبن عروس وسوسة واضافة محور جديد للمشروع وهو دعم الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ومرافقتها في المحافظة على علامة الجودة / ISO 9001 لسنة 2015 التي تحصل عليها 65 مكتب تشغيل والعمل المستقل والعمل على تعميم علامة الجودة على كافة المكاتب.
كما شهدت سنة 2023 الإنجازات التالية :
- مواصلة تنظيم دورات تدريبية في مجال المهارات الحياتية لفائدة الباحثين عن شغل،
- تنظيم ورشات عمل لتحيين واثراء دليل المهارات الحياتية
- تحيين منصات التكوين عن بعد "مهاراتي وتدريب وتبادل"،
- الشروع في إعداد دليل المرافقة العام،
- تنظيم ورشات عمل لإعداد الدليل المنهجي للتوجيه،
- تكوين مجموعة من مستشاري المهن الصغرى (13) لتنشيط "نواد ريادة الأعمال" والشروع في تهيئة وتجهيز أربع نوادي ريادة الأعمال
- تحيين آلية GERME وتكوين عدد جديد من مستشاري المهن الصغرى في مجال "تصرف أمثل في مؤسستك GERME".

[20] تم تأهيل الباحثين عن شغل في اللغة الالمانية وإدماج قرابة 300 باحث عن شغل في سوق الشغل الألمانية في عدة اختصاصات على غرار النزل والمطاعم، الإلكترونيك, اللوجستيك, الميكانيك...

الدائرية بين تونس وفرنسا.[21]

- **مشروع " THAMM ENABEL"** والذي يهدف في محوره المتعلق بتدخّلات الجانب البلجيكي الى تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتسهيل إدماجهم في سوق الشغل التونسية والبلجيكية. [22]
- **مشروع التكوين المندمج مع القطاع الخاص (FIESP)** بالشراكة مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالتعاون مع (AHK) والذي يهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال التكوين المهني المزدوج.23

ومع بداية شهر سبتمبر 2023 تمّ إمضاء اتفاقية بين وزارة التشغيل والتكوين المهني وبرنامج التكوين بين المؤسسات مع القطاع الخاص أطلق عليه **برنامج FIESP2**، حيث تمتد فترة إنجازه من شهر سبتمبر 2023 إلى موفى شهر أوت 2026.

❖ **بالنسبة لعمليات التوظيف بالخارج** وفي إطار تنفيذ ***مشروع TRIPLEWIN*** وخاصة منها الاتفاقية المبرمة بين الوكالة ومصالح التشغيل العمومية بألمانيا "BA " والتي تهدف إلى إدماج كفاءات مختصّة في التمريض للعمل بألمانيا، تمّ انتقاء 127 ممرضا وممرّضة لتأهيلهم في اللغة الألمانية قصد إدماجهم بمصحات ألمانية.

4. تطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل

❖ <u>تنسيق أشغال الإستراتيجية الوطنية للتشغيل</u>

تم خلال سنة 2023 عقد جلسة عمل تحت اشراف السيدة رئيسة الحكومة حيث تم تقديم الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وتم التأكيد على ضرورة تحيين الاستراتيجية قصد ملاءمتها لرؤية تونس في أفق سنة 2035 ولبرنامج الاصلاح الاقتصادي ومخطط التنمية للفترة 2023-2025 مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات

[21] تمّ تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالعمال الموسميين في مجال الفلاحة والسياحة والنزل من خلال توفير عروض شغل موسمية في هذه المجالات الى جانب تحسين تشغيلية الشباب بتنظيم دورات تأهيل تكميلي لتلبية حاجيات سوق الشغل المحلية والفرنسية وقد تم تأهيل 25 باحث عن شغل وحصولهم على شهادة التأهيل المهني في مجال تعديل وصناعة القوالب والأدوات البلاستيكية.

[22] وقد تم تأهيل 30 باحث عن شغل في مجال الالياف البصرية وإدماج 14 شاب من المنتفعين بهذه الدورة التأهيلية في سوق الشغل المحلية على إثر تنظيم صالون للتشغيل يوم 08 جوان 2023 بين طالبي الشغل والشركات الراغبة في الانتداب في هذا المجال.

[23] حيث تمّ خلال سنة 2023 تنظيم دورات تكوينية لمدّة ثلاثة أشهر في مجال الفندقة لفائدة 203 منتفعا (55 %نساء و45 % رجال). أمّا في مجال الصناعات البلاستيكية فقد تمتّع 151 منتفعا بدورات تكوينية قصيرة المدى وشملت هذه الدورات طالبي الشغل بمختلف جهات الجمهورية على غرار تونس، سوسة، المنستير، المهدية، نابل، توزر وجربة. وتمّ اختتام هذا البرنامج خلال موفي شهر جويلية 2023.

القطاعية والتشغيل مع ضرورة تشريك كافة المتدخلين من وزارات وأطراف اجتماعية ومجتمع مدني.

وفي إطار الاعداد لانطلاق أشغال تحيين الاستراتيجية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية حيث تم اعداد تصور حول التمشي والمنهجية الخاصة بتحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

❖ <u>في إطار البرامج النشيطة للتشغيل</u>

<u>تم إعداد وتحيين</u> *أدلة إجراءات التصرف عدد* من الآليات والبرامج النشيطة للتشغيل حسب مقتضيات الأمر عدد 461 لسنة 2023 المؤرخ في 05 جوان 2023 المنقح والمتمم للأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها .[24]

❖ تحديد مساهمة الفاعلين العموميين في أهداف البرنامج

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل من بين الهياكل التي خاضت تجربة نموذجية ساهمت في إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وهي الفاعل العمومي الوحيد الذي يندرج تحت برنامج التشغيل وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية.

تتمثل أهم أولويات الوكالة في :

- تنشيط سوق الشّغل وطنيا وجهويا ومحلّيا وقطاعيا خاصة عن طريق شبكة مكاتب التّشغيل،
- تطوير الإعلام حول التّشغيل والكفاءات المهنيّة باتجاه المنشآت وطالبي الشغل؛
- تنفيذ برامج النّهوض بالتّشغيل وبإدماج الشّباب الّتي تكلّفها بإنجازها سلطة الإشراف؛
- تقديم المساندة الكفيلة بالنّهوض بالمنشآت الصّغرى وبالعمل الحرّ؛

[24] - عقد العديد من جلسات العمل بحضور كافة الإدارات المعنية من الوزارة والهياكل تحت الإشراف وذلك في إطار إعداد المقررات المشتركة لضبط المقادير القصوى لكلفة التكوين التكميلي او التأهيل وإعادة التأهيل ضمن الفصلين 48 و49 جديدين من الأمر 542 لسنة 2019 وبرنامج "إعادة الإدماج في الحياة المهنية" وبرنامج "عقد الإعداد للحياة المهنية" و"برنامج الخدمة المدنية".

- تنظيم العديد من جلسات العمل لإعداد وتحيين أدلة إجراءات التصرف في الفصلين 48 و49 جديدين من الأمر 542 لسنة 2019 وبرنامج "إعادة الإدماج في الحياة المهنية" من الأمر عدد 461 لسنة 2023.

- القيام بالإعلام والتّوجيه المهني لطالبي التّكوين بغية إدماجهم في الحياة النّشيطة؛
- تنظيم عمليّات تشغيل اليد العاملة التّونسيّة بالخارج والسّهر على إنجازها؛
- تيسير إعادة إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم نهائيا.

وقد تم في هذا الإطار تحديد هدفين عمليتين يساهمان بصفة مباشرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج وهي على التوالي:

الهدف الاستراتيجي: **"تحسين تشغيلية جميع أصناف طالبي الشغل لضمان ادماج أفضل"**

- الهدف العملياتي الأول: "رفع **أداء مصالح الوساطة النشيطة بين العرض والطلب في سوق الشغل"**
- الهدف العملياتي الثاني: "**ضمان مردودية اقتصادية واجتماعية أعلى لآليات التشغيل"**

الهدف الاستراتيجي : "تحسين تشغيلية جميع أصناف طالبي الشغل لضمان ادماج أفضل"

يعكس هذا الهدف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التشغيل وقد سجل نسبة انجاز تعتبر هامة باعتبار النتائج المسجلة :

✓ المؤشر عدد1.1.2نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	39.3	41.6	45	42.0	93.3	47.2	2025

بلغت نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة خلال سنة 2023، 42 % مسجلة بذلك تطورا بـ 0.4 % مقارنة بالإنجازات المسجلة خلال سنة 2022 ويعود ذلك الى ارتفاع عمليات التشغيل المباشر.

ومقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023 تعتبر نسبة الإنجاز البالغة 93.3 % ، نسبة جيدة جدا اذا اخذنا بعين الاعتبار في احتساب هامش الخطئ ، تقديرات متفاءلة أكثر من اللازم وبعض المخاطر الغير متوقعة والتي تاثر على احتساب المؤشر.

	سنة 2022	سنة 2023
طلبات الشغل الجديدة (المسجلين الجدد بمكاتب التشغيل والعمل المستقل)	**90 608**	**83 224**

	إنجازات 2022	إنجازات 2023
طلبات الشغل الجديدة الملباة[25]	**37697**	**34930**
طلبات الشغل الجديدة الملباة بعقد شغل[26]	1514	1579
طلبات الشغل الجديدة الملباة بإبرام عقد الإعداد للحياة المهنية (CIVP)	36183	33351

نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة حسب النوع الاجتماعي خلال سنة 2023

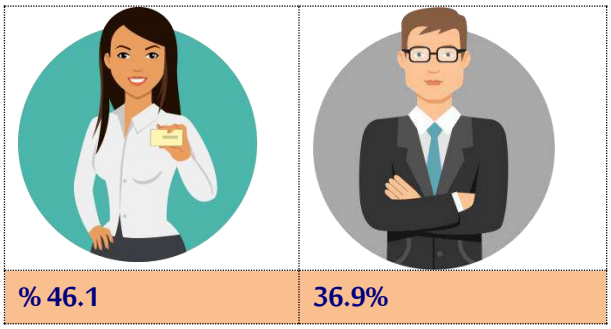

% 46.1	**36.9%**

مع الإشارة الى أن عدد الإناث المسجلين لأول مرّة بمكاتب التشغيل سنة 2023 بلغ 46448 أي بنسبة 55.8% من مجموع المسجلين الجدد سنة 2023. وبلغ عدد طلبات الشغل الملباة الخاصة بالإناث 21398 طلب أي بنسبة 61.2% من مجموع الطلبات الجديدة الملباة .

✓ المؤشر 2. 2.1نسبة تلبية عروض الشغل المسجلة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات (1)2023	إنجازات (2)2023	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	24.7	31.4	57	31.5	55.3	59.9	2025

عروض الشغل الجملية	47924	50751
عروض الشغل الملباة	15041	15990

[25] **طلبات الشغل الملباة الخاصة بالمسجلين الجدد**

[26] **طلبات الشغل الملباة بواسطة** عمليات التشغيل المباشر أو عقود كرامة أو ادماج اثر التربص

سجلت خلال سنة 2023 نسبة تلبية عروض الشغل استقرارا في حدود 31.5 % مقارنة بالإنجازات المسجلة خلال سنة 2022 ومقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023 سجل هذا المؤشر نسبة انجاز قدرت بـ 55 % وذلك بسبب عدم احتساب العروض الخاصة برنامجي عقد التأهيل والإدماج المهني " CAIP" وعقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي"CIDES" اللذين يتميزان بنسبة ادماج مرتفعة، ضمن عروض الشغل، وذلك إثر مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل حيث تم الغاء هذين البرنامجين وأصبحت الفئة المستهدفة بهما تنتفع بعقد التربصات في الحياة المهنية وبالتالي فان العروض الخاصة بهاذين البرنامجين أصبحت تعتبر عروض تربصات عوضا عن عروض شغل.

كما تجدر الإشارة الى أن عدد عروض الشغل المودعة لدى مكاتب التشغيل والعمل المستقل سنة 2023شهدت ارتفاعا بنسبة 3.6 %ويعود ذلك أساسا الى:

- تنظيم صالونات تشغيل قطاعية على غرار:

- قطاع النسيج: بولاية القيروان مارس 2023 وذلك بتنسيق مع مكاتب التشغيل بولاتي منستير والقيروان
- قطاع السياحة: بالولايات التالية : سوسة ومنستير والمهدية.
- قطاع الخدمات: من قبل مكتب تشغيل باردو بولاية تونس .

- تنظيم صالون تشغيل الخاص بذوي الاحتياجات الخصةصية في جوان 2023.

✓ <u>المؤشر عدد3.2.2: معدل نسب الإدماج إثر التربّص</u>

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	35.6	46.5	46.8	51.6	110.3	49.1	2025

بلغت خلال سنة 2023 نسبة الإدماج على إثر الانتفاع ببرنامج "عقد الإعداد للحياة المهنية" CIVP، 51.6 % مسجلة بذلك تطورا بنسبة تناهز 11 % مقارنة بالإنجازات المسجلة خلال سنة 2022 وذلك أساسا بفضل تفعيل الإجراء المتعلق باعتماد نسبة إدماج

من الذين أنهوا تربصاتهم داخل المؤسسة في إطار برنامج (CIVP) كشرط لمواصلة انتفاعها بهذا البرنامج وتكثيف حمالات مساندة مكاتب التشغيل والعمل المستقل من قبل الإدارة الفنية لمتابعة عقود التربص المنتهية الى جانب ضم الفئة المعنية سابقا ببرنامج " CAIP" الى المنتفعين ببرنامج عقد الاعداد للحياة المهنية منذ مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل.

جدول- المدمجون خلال سنة 2022-2023

عقد الإعداد للحياة المهنية (CIVP)	2022	2023
عقود منتهية	68141	68811
المدمجون	31684	35507
نسبة الإدماج %	46,5%	51.6%

مع العلم أن نسبة الإدماج لدى الذكور (58.8%) فاقت نظيرتها عند الإناث (48.7%) خلال سنة 2023.

نسبة الإدماج حسب النوع الاجتماعي خلال سنة 2023

58.8%	48.7%

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 5: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة / (الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2023 ق.م التكميلي(1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2)-(1)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات نسبة الإنجاز % (2)/(1)
تأجير عمومي	ا.ت	68942	68932,3	-9,7	99,99%
	ا.د	68942	68932,3	-9,7	99,99%
نفقات التسيير	ا.ت	5429	5429	0	100,00%
	ا.د	5429	5429	0	100,00%
نفقات التدخلات	ا.ت	315330	262163,2	-53166,8	83,14%
	ا.د	315330	262163,2	-53166,8	83,14%
نفقات الاستثمار	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
مجموع الميزانية*	**ا.تعهد**	**389701**	**336524,5**	**-53176,5**	**86,35%**
	ا.دفع	**389701**	**336524,5**	**-53176,5**	**86,35%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 6: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع) / (الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
قيادة جهاز التشغيل	التنسيق والمساندة لسياسات التشغيل	1592	1075,5	-516,5	67,56
المجموع		**1592**	**1075,5**	**-516,5**	**67,56**

الفاعلين العموميين	الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	العمل المؤجر	388109	335449	-52660	86,4
	العمل المستقل				
المجموع		**388109**	**335449**	**-52660**	**86,4**

مجموع أنشطة البرنامج	389701	336524,5		

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2023 بميزانية برنامج التشغيل مبلغا قدره (389701أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز حوالي 86.35% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب)أي ما يعادل (336524.5أد) دفعا مسجلة تراجعا طفيفا مقارنة بالسنة الفارطة وذلك على مستوى النشاطين المكونين للبرنامج، وذلك كالاتي:

1. **<u>النشاط عدد1</u>**: "**العمل المؤجر**" بنسبة انجاز بلغت 86.4% مقابل 89.9% السنة الفارطة. وهو يشمل على جملة الاعتمادات المرصودة للفاعل العمومي "الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل" في الجانب المتعلق ببرنامج التشغيل.
2. **<u>النشاط عدد 2</u>**: "**التنسيق والمساندة لسياسات التشغيل**" بنسبة انجاز بلغت 67.56% مقابل 82% السنة الفارطة. وهو يضم الاعتمادات المرصودة لقسم تأجير أعوان المصالح المركزية للبرنامج وكذلك الاعتمادات المرصودة للمعهد الأعلى للمحاماة، ولم يحتوي النشاط بالنسبة للسنة المعنية على اعتمادات خاصة بمشاريع تنمية. (الجدول رقم 5).

- **<u>نفقات التأجير</u>:**

يتضمن قسم التأجير في هذا النشاط على اعتمادات التأجير المخصصة للمصالح المركزية للبرنامج وكذلك الاعتمادات المخصصة للوكالة برمتها أي الجزء المتعلق ببرنامج التشغيل والجزء المتعلق ببرنامج تنمية المبادرة الخاصة (في انتظار تركيز المحاسبة التحليلية).

- **<u>نفقات التسيير</u>:**

بلغت نسبة الإنجاز100% من جملة الاعتمادات المفتوحة.

- **<u>نفقات التدخلات</u>:**

بلغت جملة التدخلات (262163.2أد) أي بنسبة انجاز بلغت 83.14%، حيث سجل النشاط رقم 1 "**العمل المؤجر**" نسبة انجاز بلغت 83%، وهي تمثل الاعتمادات المرصودة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

لتمويل العمل المؤجر، حيث كان هناك تراوح في الإنجاز بين الاعتمادات المرصودة على الموارد العامة للميزانية والاعتمادات المرصودة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.

وقد كان لعديد الأنشطة الدعم والمساندة القدر الأكبر في تحقيق هذه النسبة على :

- إصلاحات وتجهيزات لتدعيم مكاتب التشغيل والعمل المستقل ، حيث تم استهلاك 76% من جملة الاعتمادات المرصودة .
- اقتناء منظومات ومعدات إعلامية حيث تم استهلاك 100% من جملة الاعتمادات المرصودة.
- اقتناء وسائل النقل، حيث تم استهلاك 100% من جملة الاعتمادات المرصودة.

وعلى مستوى آليات التشغيل فقد سجلت الآليات التالية نسب انجاز:

- **برنامج دعم انتداب حاملي الشهادات العليا (برنامج عقد الكرامة سابقا)** حيث تم استهلاك 100% أي جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(35000أد).
- **عقد الاعداد للحياة المهنية (CIVP)**، حيث تم استهلاك 84% من جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(178000أد).
- **عقد الخدمة المدنية (CSC)**، حيث تم استهلاك 100% أي جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(32000أد).

أما بقية الاعتمادات المرصودة لتدخلات البرنامج فقد مولت النشاط رقم 2 : "**التنسيق والمساندة لسياسات التشغيل**"، وهي بالأساس المعهد الأعلى للمحاماة حيث تمت إحالة مبلغ (193.2أد) من جملة (700أد) مبرمجة والممولة على حساب الصندوق الوطني للتشغيل، أي بنسبة انجاز تساوي 28%.

أما في ما يتعلق بتحقيق الأداء، فإجمالا نسبة 68% تبقى ضعيفة نسبيا بالنسبة للأهداف الإستراتيجية المتعلقة برفع أداء مصالح الوساطة النشيطة بين العرض والطلب في سوق الشغل و كذلك ضمان مردودية اقتصادية واجتماعية أعلى لآليات التشغيل.

البرنامج عدد 3: تنميةالمبـــادرة الخـــاصـــة

رئيس البرنامج: السيدة جيهان قازة/ بداية من سنة 2021

1- نتائج أداء البرنامج

يعتبر التشجيع على المبادرة الخاصة رافدا هامّا لدفع نسق إحداث مواطن الشغل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنطلقا أساسيا لمعالجة مشكلة البطالة باعتبار أنّ التشغيل المؤجّر لم يعد كافيا لاستيعاب الطلبات الإضافية للباحثين عن شغل والوافدين الجدد على سوق الشغل خاصة أن مؤشرات التشغيل والبطالة تبرز استمرار ارتفاع نسبها لدى حاملي الشهادات العليا وخاصة منهم الإناث هذا بالإضافة إلى تسجيل تفاوت كبير في نسب البطالة ومؤشرات التنمية على المستوى الجهوي.

وقد حرصت مصالح الوزارة خلال سنة 2023 على مواصلة تفعيل مقتضيات مخطط التنمية للفترة 2023- 2025 من خلال تنفيذ مختلف البرامج والآليات وذلك كما يلي:

- **نشر ثقافة المبادرة:**

يعتبر الإعلام حول مجال العمل المستقل واليات المرافقة التي يتم وضعها من قبل مصالح الوزارة على ذمة الباحثين عن شغل عموما والراغبين في بعث مشاريع على وجه الخصوص وسيلة للترغيب والتحفيز على المبادرة الخاصة وقد تم في هذا الإطار العمل على مزيد تنشيط الدورات الهادفة إلى دفع ثقافة المبادرة الفردية والجماعية وقد تم تسجيل النتائج التالية كما يلي:

- أنشئ مشروعك، لم لا!:1622منتفع.
- الطريقة النموذجية للبحث النشيط عن أفكار جديدة للمبادرة MORAINE: 2688 منتفع.
- رتب مراحل إنجاز مشروعك: 302 منتفع.
- حصص الإعلام: 22841 منتفع.

- كما تم تنظيم النسخة الثانية من المسابقة الإقليمية لريادة الأعمال "أفضل أفكار المشاريع لسنة 2023" لفائدة المتكونين المرسمين بالسنة التكوينية 2022- 2023 بمراكز التكوين المهني العمومية الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني ولوكالة الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي ولوكالة التكوين في مهن السياحة أو بإحدى الاختصاصات المنظرة بالهياكل الخاصة للتكوين المهني وذلك بولايات قفصة وقبلي وتطاوين، ومدنين، وقابس وتوزر.

وقد انطلقت فعاليات المخيم التدريبي بداية من يوم 27 ماي 2023 بجربة بمشاركة 36 مترشحا ومترشحة ليتم الإعلان عن نتائج التتويج (06 متوّجين) بكل من ولايات: تطاوين ومدنين وقابس، وقبلي، وتوزر وقفصة.

- **<u>المساهمة في دفع نسق إحداث المؤسسات، من خلال:</u>**

- **تحيين الإطار التشريعي لدفع المبادرات الفردية والجماعية:**

- تم مراجعة قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزء المتعلق بتعديل شروط انخراط المؤسسات في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتبسيط الإجراءات بما يضمن النجاعة في التنفيذ مع إعداد النصوص التطبيقية وإحالتها إلى مصالح رئاسة الحكومة في انتظار عرضها على أنظار مجلس الوزراء كما تم إعداد مخطط عملي لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تم مراجعة الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها ضمن الأمر عدد 461 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023 وقد تم في هذا الإطار إدراج الشركات الأهلية ضمن قائمة المؤسسات التي يمكنها الانتفاع بخدمات المرافقة مع الترفيع في سقف القروض المخصصة لفائدتها إضافة إلى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تم مراجعة أحكام المرسوم المتعلق بالمبادر الذاتي وإدراج أحكام جديدة صلب قانون المالية لسنة 2023 وإعداد مخطط عملي لوضع نظام المبادر الذاتي يشمل الجوانب الترتيبية والتنظيمية والاتصالية والتكنولوجية بهدف تطوير منصة الخدمات المتعلقة بالتصرف في هذا النظام وذلك بناء على مخرجات الدراسة المتعلقة بالعمل غير المنظم المنجزة من قبل المرصد الوطني للتشغيل والمهارات بالشراكة مع منظمة

العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية التي تم تقديم نتائجها وتوصياتها تم عرض المخطط عملي على أنظار جلسة وزارية تم طلب إدخال بعض التعديلات للمصادقة.

- **تيسير النفاذ إلى التمويل ودعم منظومة تمويل المشاريع الصغرى**

- تم إعداد مشروع عقد أهداف جديد مع البنك التونسي للتضامن في المدة المتراوحة بين 2023-2025 على ضوء نتائج تقييم عقد الأهداف 2019-2022 بناء على توجهات مخطط التنمية تتمحور أهم أهدافه في:

- توفير المزيد من المرونة وتيسير النفاذ إلى التمويل للراغبين في إحداث المؤسسات والمشاريع الصغرى،
- الرفع من حظوظ المرأة وأصحاب الشهائد العليا بعد أن تم الترفيع في سقف القرض إلى 200 ألف دينار بمقتضى قانون المالية لسنة2023 وخريجي منظومة التكوين المهني للنفاذ الى التمويل وإحداث المؤسسات والمشاريع الصغرى؛
- العمل على خلق توازن بين تمويل مشاريع الاحداث الجديدة ومشاريع التوسعة وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تحدث مواطن عمل جديدة؛
- إعطاء الأولوية لتمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى المحدثة بمناطق التنمية الجهوية حسب التشريع الجاري به العمل وخاصة منها الحدودية؛
- التشجيع على إحداث مؤسسات ومشاريع صغرى تندرج في إطار تثمين الموارد الطبيعية واستغلال مكامن التشغيل التي توفرها من خلال تطوير سلاسل القيمة.

- كذلك تم الشروع في تفعيل خط تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بقيمة 30 م.د موزعة على ثلاث سنوات وقد تم الانطلاق في تفعيل خط التمويل بالشراكة مع وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن من خلال إصدار مذكرة مشتركة وضع منصة إلكترونية لتسجيل الراغبين في الحصول على القروض وتم تنظيم يوم إعلامي "إنطلاقة جديدة للبنك التونسي للتضامن " وتوزيع الدفعة الأولى من إشعارات موافقة التمويل لفائدة 50 مؤسسة اقتصاد اجتماعي وتضامني.

أيضا تم:

- الانطلاق في تفعيل خط تمويل الشركات الأهلية باعتماد مالي يقدر بـ20 م د خلال سنة 2023.
- تم إمضاء الاتفاقية المتعلقة بالتصرف في خط تمويل الشركات الأهلية مع وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن.
- تم خلال سنة 2023 تسليم الدفعة الأولى من الموافقات الأولية لتمويل 7 شركات أهلية بقيمة جمليه من الاستثمارات تقدر بحواليي 1.643 م د .
- الترفيع في سقف القروض المسندة من طرف البنك من 150 ألف دينار إلى 200 ألف دينار بالنسبة لحاملي الشهائد العليا ومن 100 ألف دينار إلى 150 ألف دينار.
- الشروع في تفعيل خط تنفيذ برنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل باعتماد مالي يقدر بـ10 م د خلال سنة 2023 .
- تم إمضاء الاتفاقية المتعلقة بالتصرف في خط تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل مع وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن وتم إعداد مشروع المذكرة التنظيمية المشتركة وتم إدراج مطالب الانتفاع بالقروض ضمن منصة البنك التونسي للتضامن.

- **تكثيف المشاريع لدفع نسق إحداث المشاريع**

في إطار برنامج دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة مع تحسين التشغيلية "إرادة"، تم إحداث 50 مشروع بقيمة 2.4 مليون أورو في مجالات الفلاحة والبيئة والتجارة والصناعات التقليدية في 8 جهات المعنية بالبرنامج بطاقة تشغيلية تقدر بـ96 موطن شغل. وتم احداث 9 مشاريع تعاونية بين القطاع الخاص والقطاع العام بقيمة تناهز 4.0 مليون أورو ترتكز على تنمية وهيكلة سلاسل القيمة لمنتوجات ذات أهمية اقتصادية جهوية، تم بمقتضاها إحداث 14 موطن شغل لفائدة فنيين.

وفي إطار مشروع "MOBI-TRE" المتعلق بتعبئة الجالية المقيمة بالخارج واستقرار الفئات الهشة في تونس تم انجاز 58 مشروع خلال الفترة المتراوحة بين شهر أكتوبر 2017 وشهر ديسمبر 2022، من بينها 38 مشروع منجز لفائدة التونسيين المقيمين بإيطاليا بشراكة مع تونسيين مقيمين بتونس بمعدل تمويل 90 ألف دينار و20 مشروع في إطار

برنامج المنح الصغيرة لفائدة الذين لم يوفقوا في إيجاد مستثمر من التونسيين المقيمين بإيطاليا بمعدل تمويل 60 ألف دينار لكل مشروع. وقد مكنت هذه المشاريع من إحداث 248 موطن شغل.

- **تطوير مسار المرافقة**

- إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للمرافقة "مبادر" ووضعها على ذمة العموم خلال شهر نوفمبر 2023 تزامنا مع الأسبوع العالمي للمبادرة الخاصة بعد أن تم توقيع اتفاقيات بين وزارة التشغيل والتكوين المهني وعدد من هياكل المساندة والتمويل (BTS, APIA ,APII,ONA, ATFP, ANETI).
- تم في إطار مشروع "مبادرون" الانطلاق في مراجعة آليات مرافقة الباعثين خلال مختلف مراحل مسار المرافقة وقد تم تقييم المسار الحالي ومقارنته بتجارب مختلفة في عدة بلدان نامية وذلك بهدف تطوير آليات جديدة في مختلف مراحل مسار المرافقة تتلاءم مع الخصوصيات الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية للباعثين.
- وضع تصور لإحداث 04 نوادي ريادة الأعمال والمرافقة CBC بكل من ولاية تونس وأريانة ونابل.
- الانطلاق في إعداد أدلة الإجراءات المتعلقة بمنحة المرافقة لفائدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية.
- الانطلاق في إعداد عقد الأهداف المتعلقة بالمنحة التضامنية (20 ألف د) .

- **تيسير النفاذ إلى السوق:**

مراجعة برنامج دعم المقاولات الصغرى المحدثة في إطار برامج جيل جديد من الباعثين: والذي يهدف هذا البرنامج إلى مساندة باعثين المقاولات والمؤسسات الصغرى في إطار برنامج جيل جديد من الباعثين المتحصلين على قروض لتمويل مشاريعهم ممن يلاقون صعوبات ومزيد دعمهم للمحافظة على ديمومة نشاط مؤسساتهم ومواطن الشغل المحدثة بها .

وقد تم في هذا الإطار تم التمديد في مدة الانتفاع ببرنامج جيل جديد من الباعثين من 3 إلى 6 سنوات تم إصدار منشور من السيد الحكومة لضبط دليل إجراءات للتصرف في البرنامج. كما تم تطوير منصة للتسجيل عن بعد لقبول مطالب الراغبين في التمتع بعقود وصفقات لمدة ثلاث سنوات إضافية.

- **دعم الانتقال إلى العمل المنظم:**

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الأشخاص الناشطين في القطاع غير المنظم وتشجيعهم على الانخراط في الاقتصاد المنظم من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وإحداث نظام جبائي واجتماعي تفاضلي، من خلال تفعيل نظام المبادر الذاتي وتركيز المنصة الإلكترونية للخدمات التي تؤمن مختلف العمليات المتعلقة بالتصرف في النظام في هذا الإطار تم إعداد المخطط العملي لتفعيل نظام المبادر الذاتي والانطلاق في تفعيل محاوره.

كما تم خلال سنة 2023 تحقيق الإنجازات التالية:

- الرفع في عدد المنتفعين بآليات مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى: 14468 منتفعا سنة 2023 مقابل 12763 منتفعا سنة 2022 أي بتطور بنسبة زيادة ناهزت 13%.

عدد المنتفعين حسب آلية المر افقة	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023	نسبة التطور
أنشئ مشروعك، لم لا !	672	1205	1622	35%
الطريقة النموذجية للبحث النشيط عن أفكار جديدة للمبادرة MORAINE	1859	2535	2682	6%
رتب مراحل إنجاز مشروعك	302	702	841	20%
دورات بعث المؤسسات وتكوين الباعثين CEFE و دورات أنشئ مشروعك CREE	3101	3965	4155	5%
تربص تطبيقي بالوسط المهني	77	117	114	-3%
نظم وهيكل مشروعك	179	224	415	85%
التكوين التكميلي في التصرف (GERME + GESTION)	1181	1420	1695	19%
التكوين التكميلي في المجال التقني	85	112	212	89%
منحة المر افقة	1900	2483	2732	10%
المجموع	9356	12763	14468	13%

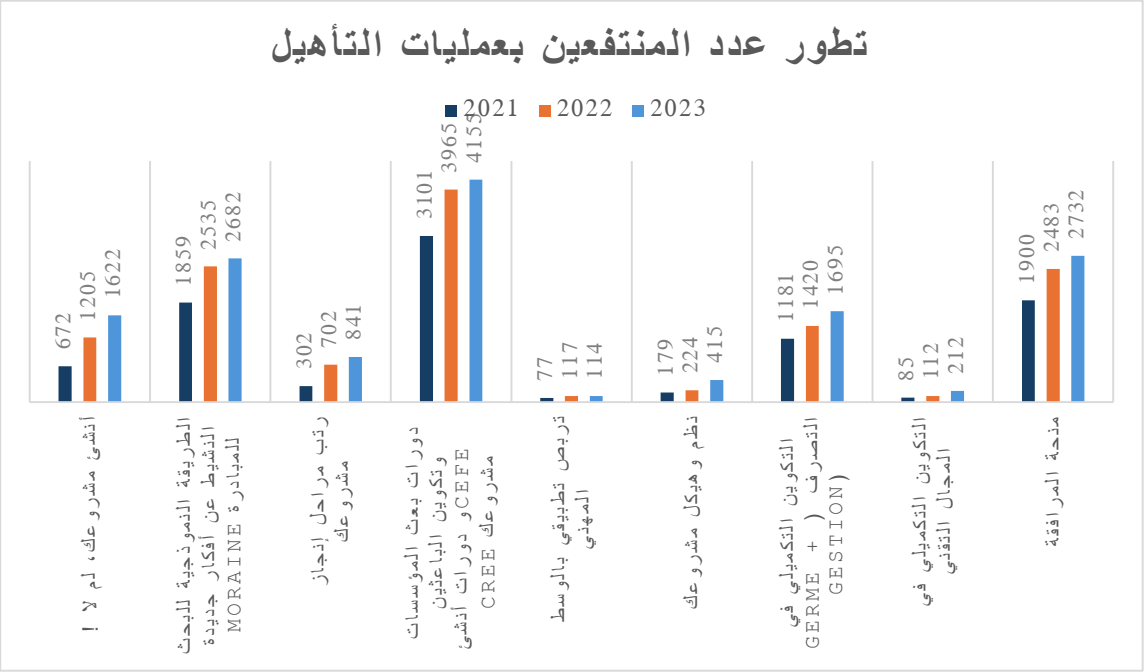

- الرفع في عدد المشاريع الممولة 3727 مشروعا سنة 2023 مقابل 3539 مشروعا سنة 2022 أي بزيادة بنسبة 5.3%.

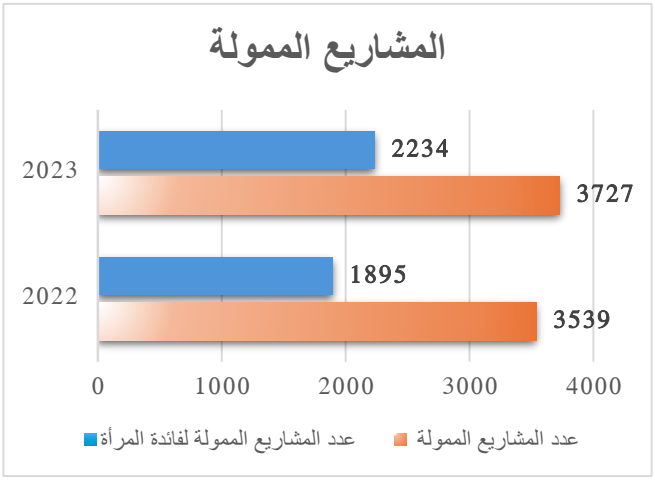

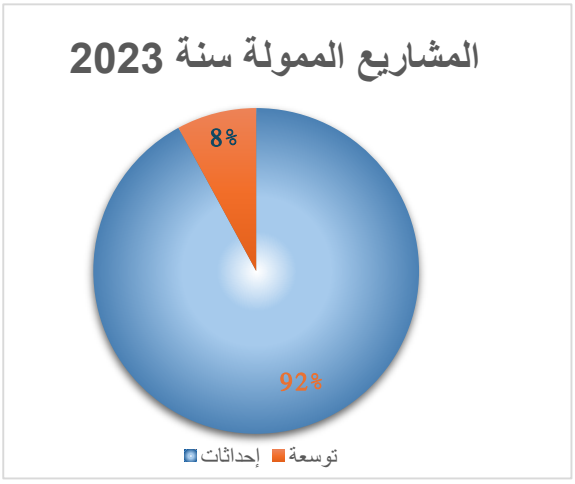

- الرفع في عدد القروض المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن حيث بلغ عدد المنتفعين إلى غاية 31 ديسمبر 2023 سبتمبر، 15488 منتفعا بنسبة ارتفاع 8.8+% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وبلغ حجم القروض 177 م د بحجم استثمارات تقدر 246.3 م د .

- <u>في مجال تمويل المؤسسات الصغرى</u>

- تحقيق مستوى قياسي في القروض المسندة بـ 16400 قرض بقيمة 195 مليون دينار و كلفة استثمار جملية تقدر بـ 278 م.د.

- المحافظة على النسق المرتفع لتمويل القروض المسندة من قبل الجمعيات بـ 41400 قرض بقيمة جملية تجاوزت 100 م.د.
- تحقيق نسبة نمو بـ 12,7% من حجم الاستثمارات و10% من حجم القروض و 6% من عدد القروض المسندة مقارنة بسنة2022.
- أهمية الإنجازات المسجلة على مستوى صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (100%) %) وقد بلغت الاعتمادات التي تم تحويلها إلى البنك المركزي 9 م د.
- عدد المشاريع الممولة 1963 سنة 2023 مقابل 1963 سنة 2023 (مواطن لشغل المصرح بها 3369 مقابل 3362)

كما يجدر التذكير بأهمية:

- برنامج تمويل المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل)حيث تم إحداث البرنامج بمقتضى الفصل 19 من قانون المالية لسنة 2023) وقد بلغت الاعتمادات التي تم تحويلها إلى البنك التونسي للتضامن 10 م د.
- تمويل المشاريع الصغرى الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن والتي تم في هذا الإطار تفعيل مقتضيات الفصل 18 من قانون المالية لسنة 2023 الذي خصص اعتماد إضافي بلغ 20 م د لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى لفائدة أصحاب الشهائد العليا.

- **<u>الهدف الاستراتيجي 1.3</u>: "تنمية المبادرة الخاصة"**

يعكس هذا الهدف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في معالجة مشكل البطالة من خلال دفع نسق إحداث المشاريع والمؤسسات الصغرى والشركات الأهلية وقد تم تسجيل نسبة إنجاز تعتبر هامة وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

✓ المؤشر 1.1.1 عدد المؤسسات المحدثة:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	2434*	6000	3157**	3348	%41.85	5000	2025

بلغت نسبة الإنجاز 41.85%، وذلك مقارنة بالتقديرات البالغة 8000 مؤسسة.

ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- توقف العمل بمشروع مبادرون نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي وكان من المنتظر أن أن يتم تمويل 2200 مشروع ومؤسسة.
- تأخر الانطلاق في تنفيذ برنامج المبادر الذاتي نظرا لارتباط منصة التسجيل بالمصادقة على المخطط العملي من قبل مجلس وزاري علما أن المنصة من المنتظر أن جاهزة في مرحلتها الأولى سبتمبر 2024.

والجدير بالذكر أن هذه الإنجازات تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المحدثة الممولة من مختلف هياكل التمويل والتي مرت بمسار المرافقة من قبل مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ولا تعكس المشاريع والمؤسسات الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الإشكاليات أهمها:

- عدم وضوح الرؤية بالنسبة لمواصلة بعض المشاريع على غرار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تضمن قانون المالية لتدابير جديدة تتعلق ببرنامج المبادرة الخاصة صدرت بعد إعداد برمجة الميزانية والمشروع السنوي للأداء.
- عدم دقة المؤشر (لا يأخذ بعين الاعتبار جانب كبير من الاعتمادات المرصودة للبرنامج).

علما أنه سيتم مراجعة المؤشر في هذا الصدد بمناسبة إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2025 في إطار حوار تصرف بحضور كل المتدخلين بما في ذلك المؤسسات المالية الشريكة.

الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- عدم انخراط كل الفاعلين وخاصة الوزارات والهياكل الأخرى المتدخلة في البرنامج.
- جزء هام من الأنشطة الراجعة بالنظر للبرنامج يتم تمويلها عن طريق برامج التعاون الدولي بينما أن النموذج المعتمد من مصالح وزارة المالية لا يسمح بإدراج هذه التمويلات.
- تعدد الوزارات والهياكل المتدخلة في البرنامج.

ولتفادي هذه الإشكاليات وتجاوزها مستقبلا قصد بلوغ الأداء المتعهد به، سيتم العمل على التوجهات التالية لرفع أداء البرنامج وتحقيق الاهداف:

- **نشروتنمية ثقافة المبادرة الفردية والجماعية، وذلك من خلال:**
  - ترسيخ ثقافة المبادرة الفردية والجماعية من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتكوينية،
  - خلق ديناميكية ريادة الاعمال،
  - تطوير المحتوى الإعلامي حول ريادة الأعمال.
- **تطوير المر افقة ودعم التمويل والنفاذ إلى السوق:**

تعتبر المرافقة والتمويل والنفاذ إلى السوق من الركائز الأساسية التي تساهم بصفة مباشرة في دفع نسق إحداث المؤسسات والمحافظة على ديمومتها وخلق مواطن الشغل. وفي هذا السياق سيتم العمل على:

- تطوير المرافقة خلال كامل مراحل المشروع ولفائدة مختلف أصناف الباعثين وخاصة بعد إحداث المشروع من خلال الانطلاق في تفعيل آلية المساعدة الفنية لباعثي المؤسسات الصغرى بعد الانطلاق الفعلي في النشاط وذلك بهدف إثراء وتعزيز خدمات المرافقة المشخصة التي تقدمها مصالح التشغيل لفائدة باعتي المشاريع والمؤسسات الصغرى.
- دعم التمويل من خلال توسيع قاعدة المؤسسات المالية التي يتم التعامل معها.
- تقييم التدخلات وإعداد عقود أهداف على ضوء نتائج التقييم.

- التشبيك بين هياكل المرافقة لترشيد استغلال الموارد المالية المخصصة للمرافقة من تطوير منصة المرافقة " بادر" التي تعمل على إرساء نظام تشبيك رقمي بين الهياكل العمومية المتدخلة في مجال مرافقة باعثي المشاريع الصغرى والاحاطة بهم في مختلف مراحل الإحداث القبلية والبعدية لضمان خدمات مشخصة ومتابعة ومستمرة إضافة إلى مزيد ترشيد استغلال الموارد العمومية وحسن التصرف فيها.
- تيسير النفاذ إلى السوق من خلال مراجعة برنامج جيل جديد من الباعثين.

➢ **دفع نسق إحداث المؤسسات والمحفظة على ديمومتها، وذلك من خلال:**

- تطوير الإطار الترتيبي لبرنامج دعم المؤسسات الصغرى صلب البرامج النشيطة للتشغيل.
- استغلال مكامن المبادرة الخاصة في القطاعات الجديدة والواعدة على غرار الشركات الأهلية.
- الانطلاق في تنفيذ مخطط عملي لتشجيع الانتقال من القطاع غير المنظم بعد المصادقة عليه بمقتضى مجلس وزاري مضيق.
- تطوير برامج التمكين الاقتصادي وتوجيهها نحو الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وحاملي الشهادات العليا.
- دعم المؤسسات المتعثرة والإحاطة بها لتجاوز الصعوبات من خلال دعم مالي في شكل قروض بشروط تفاضلية تصل قيمتها إلى 50 ألف دينار وتوفير خدمات مرافقة مشخصة لمدة 3 أشهر وقد
- دفع نسق إحداث الشركات الأهلية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 7: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة / (الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي(1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
تأجير عمومي	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
نفقات التسيير	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
نفقات التدخلات	ا.ت	119000	73000	-46000	61,34%
	ا.د	119000	73000	-46000	61,34%
نفقات الاستثمار	ا.ت	6200	51,4	-6148,6	0,83%
	ا.د	6200	51,4	-6148,6	0,83%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
مجموع الميزانية*	**ا.تعهد**	**125200**	**73051,4**	**-52148,6**	**58,35%**
	ا.دفع	**125200**	**73051,4**	**-52148,6**	**58,35%**

جدول عدد8: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
قيادة جهاز المبادرة الخاصة	**تمويل أنشطة المبادرة الخاصة**	110200	59051,4	-51148,6	53,59
المجموع		**110200**	**59051,4**	**-51148,6**	**53,59**

الفاعلين العموميين	الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	العمل المؤجر				
	العمل المستقل	15000	14000	-1000	93,33
المجموع		**15000**	**14000**	**-1000**	**93,33**
مجموع أنشطة البرنامج		**125200**	**73051,4**		

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2023 بميزانية برنامج "**تنمية المبادرة الخاصة**" مبلغا قدره (125200أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز بـ58.35% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب) أي ما يعادل (55871.4أد)دفعا، مقابل 57.04% السنة الفارطة.

وبالرجوع لتفاصيل جدول تنفيذ الميزانية نلاحظ أن تواصل هذا النسق الضعيف في استهلاك الميزانية يرجع بالأساس الى:

- ضعف الإنجاز على مستوى نفقات الاستثمار بالنسبة للنشاط رقم 1: "**تمويل أنشطة المبادرة الخاصة**"، بنسبة 1%.
- ضعف الإنجاز على مستوى نفقات التدخلات بالنسبة للنشاط رقم 1:" **تمويل أنشطة المبادرة الخاصة** " والتي بلغت نسبة 57%.

- **<u>نفقات التدخلات:</u>**

وهي تتمثل في الاعتمادات المرصودة على الصناديق لتمويل:

النشاط <u>رقم 1: تمويل أنشطة المبادرة الخاصة</u> والبالغة (104000أد) وقد تم استهلاك ما قدره (59000أد) أي بنسبة انجاز بلغت 57% موزعة تباعا:

- المشاريع الصغرى الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن والتي حققت نسبة انجاز بـ50%،
- برنامج تمويل الشركات الاهلية بنسبة 100 %(باعتبار الانطلاق في تنفيذ البرنامج سنة 2023 استنادا للفصل 29 من قانون المالية لسنة 2023).

أما بالنسبة **<u>للنشاط رقم 2: «العمل المستقل"</u>** والمتمثل في مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى والباعثين الجدد والممول بجملة اعتمادات بقيمة (15000 أد) على حساب الصندوق الوطني للتشغيل، فقد بلغت جملة الإنجازات (14000أد) أي بنسبة 93% وقد بلغ عدد المنتفعين 14.468منتفع مقابل 12.763 منتفع سنة 2022 أي بنسبة تطور بلغت 13.36% .

- **<u>نفقات الاستثمار</u>:**

يستأثر **النشاط رقم 1:" تمويل أنشطة المبادرة الخاصة**" بمجمل اعتمادات الاستثمار والمتمثلة في مشروع مبادرون وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة.

فمن جملة (6200أد) مجموع اعتمادات الاستثمارات المبرمجة لم يتم استهلاك سوى مبلغ (51.4أد) وهي جزء من الاعتمادات المرصودة لتمويل القيمة المضافة بعنوان مبادرون، أما بقية الاعتمادات (اعتمادات تمويل مشروع مبادرون والاعتمادات المرصودة لتمويل المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة) فإنه لم يتم صرف أي مبلغ على مستوى الدفع.

بالنسبة لإنجاز المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة، فإنه لم يتم استهلاك الاعتمادات المرصودة على الموارد العامة للميزانية، باعتبار أنه تم التمويل في إطار التعاون الدولي في شكل هبات على غرار:

- **مشروع المبادرة من أجل التنمية ،**
- **مشروع الادماج الاقتصادي للفئات الهشة "مبادرون ،**
- **مشروع "تعبئة الجالية المقيمة بالخارج واستقرار الفئات الهشة في تونس MOBI -TRE " ،**

أما في ما يتعلق بتحقيق الأداء، فقد بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **<u>للنشاط رقم 1: تمويل أنشطة المبادرة الخاصة</u>** ما قيمته (59051.4أد) مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود (110200أد) أي بنسبة انجاز تعادل 53.59 % وهو ما يفسر خاصة :

ويتم العمل حاليا على مراجعة إطار الأداء الخاص بالبرنامج ليعكس أكثر مجال تدخل المهمة وتقييم آداها وإدراج الشركات الأهلية.

ويجدر التوضيح أن نسبة الإنجاز البالغة 93.3% بالنسبة للنشاط الثاني **"العمل المستقل"**، هي نسبة جيدة سيتم العمل على مزيد أبرازها من خلال تحيين إطار الأداء.

البرنامج عدد 9 : القيـــادة والمســـانـــدة

رئيس البرنامج: السيد أيمن السويسي / بداية من سنة 2022.

1- نتائج أداء البرنامج

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف مهمة وزارة التشغيل والتكوين المهني باعتباره برنامجا أفقيا لدعم بقية البرامج، "التكوين المهني" و "التشغيل" وذلك أساسا عبر تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة ودعم وتطوير الموارد البشرية وتأهيل وتحديث البنية التحتية.

يؤمن هذا البرنامج من خلال دوره التسييري والإداري والمالي:

- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية وهياكل الإدارة،
- تطوير آليات الاستشراف والتقييم والأداء،
- تأمين الجوانب القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة وبعلاقاتها مع محيطها،
- إعداد ميزانية الوزارة والإشراف المالي على المؤسسات العمومية تحت إشرافها،
- تطوير وترشيد التصرف الإداري في المعدات والوسائل وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ترشيد استهلاك الطاقة،
- تطوير التصرف في الموارد البشرية.

وقد تم خلال سنة 2023 على مستوى حوكمة تدخلات الوزارة ورقمنة الخدمات انجاز ما يلي:

- تم ربط الإدارات الجهوية بالشبكة الاتصالية المندمجة IPMPLS في إطار مشروع تركيز شبكة اتصال قطاعية مندمجة ومؤمنة من الجيل الجديد ذات سعة عالية لفائدة الوزارة والإدارات الجهوية.
- تم إحداث منصة إلكترونية إفتراضية "إدامة IDEMA" بهدف حوكمة برامج ومشاريع التعاون الدولي في مجال التشغيل والمبادرة الخاصة والتكوين المهني من خلال وملائمتها مع التوجهات العامة للوزارة بما يساعد على

استشراف برامج تعاون جديدة واستباق الحلول العملية لضمان نجاحها وحوكمة التصرف في المالية العمومية والاستجابة لتطلعات الشباب الباحثين عن شغل أو الراغبين في بعث مشاريع أو الإنخراط في المنظومة الوطنية للتكوين المهني.

- تم وضع نظام معلوماتي حول معطيات التكوين المهني والتشغيل بالجهات JIHA.COM تم الانطلاق في وضع منظومة مخصصة للتصرف في إثبات الكفاءة المهنية (سيرورة كاملة عن بعد) ورقمنة كامل مسار الحصول على شهادة إثبات الكفاءة المهنية. (في مرحلة التجربة).

الهدف الاستراتيجي 1.9 : تحسين التصرف في الموارد البشرية

يعكس هذا الهدف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال القيادة والمساندة وقد سجل نسبة انجاز تعتبر هامة وذلك بالنسبة للنتائج المسجلة.

✓ المؤشر 1.1.9نسبة الحركية الداخلية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	13.39	7.7	30	4.4	25.6	30	2025

تم خلال سنة 2023 ترقية 25 عونا من بين 560 عونا ينتمون للوزارة وبالتالي نسبة 4.4 % من مجموع أعوان الوزارة وهو ما يعطي نسبة انجاز تقدر بـ 14.8 %مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك الى عدم إنجاز الترقيات المرخص فيها لسنة 2022 و2023 تبعا للتحوير الوزاري خلال شهر فيفري 2023.

✓ المؤشر 2.1.9 نسبة الأعوان المتمتعين بدورة تكوينية واحدة على الأقل

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	108	172	30	7.5	25	30	2025

تم خلال سنة 2023 انجاز دورات تكوينية شملت 42 عونا من بين 560 عونا ينتمون للوزارة أي بنسبة 7.5% من مجموع أعوان الوزارة. ويعود ذلك أساسا إلى عدم استكمال تنفيذ مخطط التكوين بعنوان سنة 32023 وذلك بسبب عدم توفر امر صرف بالوزارة على إثر مهام السيد الوزير بداية من أوسط شهر فيفري 2023.

الهدف الاستراتيجي 2.9 : تطوير أداء برنامج القيادة والمساندة

تسعى المصالح المتدخلة في البرنامج إلى المساهمة في تطوير الأداء التقني والمالي والوظيفي للمهمة من خلال المساهمة في حوكمة منظومة التكوين المهني والتشغيل والمبادرة الخاصة.

✓ المؤشر 1.2.9نسبة نجاعة برنامج القيادة والمساندة :

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	20	22.8	20	23.7	118.5	20	2025

بلغت الاعتمادات المخصصة لميزانية مختلف البرامج التقنية دون اعتبار ميزانية الفاعلون العموميون لكل برنامج فرعي خلال سنة 2023 ما قدره 117,421 مليون دينار في حين بلغت الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة خلال نفس السنة ما قدره 27,797مليون دينار، وبالتالي فان ميزانية برنامج القيادة والمساندة تمثل 23,7 % من ميزانية البرامج التقنية الأخرى، مسجلة ارتفاعا بسيطا مقابل السنة الفارطة.

✓ المؤشر 2.2.9 نسبة الدقة في تقديرات برمجة ميزانية التأجير

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	95	97	100	99.7	99.7	100	2025

تم خلال سنة 2023 رصد اعتمادات، باعتبار الاعتمادات التكميلية، ما قدره 435.082 مليون دينار لقسم التأجير العمومي وقد بلغت الاعتمادات المنجزة بهذا القسم 433.834 مليون دينار وهو ما يعطي نسبة انجاز في حدود 99.7 %. ويبقى الفارق البسيط ثابت في المعادلة والذي يهم الإقتطاع الراجع لعطل المرض والغيابات غير الشرعية والإلحاق والنقل.

وقصد بلوغ الأداء المتعهد به وتفاديا لجملة الإشكاليات التي حالت دون ذلك ، يتعين اتخاذ التدابير التالية :

- العمل على توفير الدعم اللوجيستي الضروري لمختلف برامج المهمة ومعاضدة جهود رؤساء البرامج على حسن أداء مهامهم،
- العمل على تحسين نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة لمختلف مشاريع الوزارة،
- العمل على دعم تنفيذ خطط الاستراتيجيات في مجالات التكوين المهني والتشغيل والمبادرة الخاصة،
- العمل على تطوير نظم المعلومات بالوزارة ورقمنة الخدمات المقدمة،
- العمل على متابعة تطبيق الاجراءات المعمول بها لترشيد استهلاك الطاقة بالإدارة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض،
- المحافظة على نسبة التأطير من خلال توجيه الانتدابات مع مراعاة الحاجيات المتأكدة للإدارات التابعة للوزارة،
- العمل على تكوين اطارات الوزارة من خلال تنظيم دورات تكوينية في جميع المجالات،
- مواصلة الاعتناء بالبناءات من خلال الصيانة الدورية للمقرات المركزية والجهوية،
- العناية الاكثر بتجهيز الادارات الجهوية ومواصلة ربطها بشبكة الانترنات من خلال التسريع في إنجاز م
- شروع المرور إلى شبكة اتصال ومعلومات ذات سعة عالية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة / (الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2023 التكميلي ق.م(1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
تأجير عمومي	ا.ت	15922,0	15480,8	-441,2	97,23%
	ا.د	15922,0	15480,8	-441,2	97,23%
نفقات التسيير	ا.ت	4130,0	3463,3	-666,7	83,86%
	ا.د	4130,0	3463,3	-666,7	83,86%
نفقات التدخلات	ا.ت	360,0	253,3	-106,7	70,36%
	ا.د	360,0	253,3	-106,7	70,36%
نفقات الاستثمار	ا.ت	7370,0	982,5	-6387,5	13,33%
	ا.د	7370,0	982,5	-6387,5	13,33%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
مجموع الميزانية*	**ا.تعهد**	**27782,0**	**20179,9**	**-7602,1**	**72,64%**
	ا.دفع	**27782**	**20179,9**	**-7602,1**	**72,64%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (إ.د) / (الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
قيادة برنامج القيادة والمساندة	القيادة والرقابة والتقييم	3951,9	3871	-80,9	97,95
	التصرف في الوسائل	13342,2	6125,1	-7217,1	45,91
	التمثل الجهوي	10487,9	10183,8	-304,1	97,10
المجموع		**27782**	**20179,9**	**-7602,1**	72,64

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2023 بميزانية برنامج القيادة والمساندة مبلغا قدره (27782أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز 72.64% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب)أي ما يعادل (20179.9أد) دفعا.

ويبقى فارق الإنجاز البالغ (7602.1أد) راجع إلى التأخر في إنجاز بعض مشاريع التنمية ومن الأسباب الرئيسية غياب آمر بالصرف اثر التحوير الوزاري الذي شمل المهمة. وستسعى مختلف الأطراف المعنية على العمل على تقليص هذه الفوارق من خلال البرمجة الجيدة وحسن التنفيذ.

- **نفقات التأجير:**

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بنفقات التأجير 97.23% باعتبار الاستهلاك الكلي تقريبا للاعتمادات المرصودة باستثناء بعض مبالغ بسيطة والتي تهم أساسا الاقتطاعات من الأجر بسبب الغيابات غيرالمشروعة، عطل الأمومة، العطل المسندة بعنوان مرض طويل الأمد، الإلحاق، النقل، والتي تركزت بالخصوص على مستوى الإدارات المنضوية تحت الوحدة العملياتية عدد 2 "التصرف في الوسائل"/ النشاط عدد 2، والذي بلغ 82% على مستوى منحة الإنتاج التي لم تتجاوز 11% كنسبة انجاز .

- **نفقات التسيير:**

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بنفقات التسيير 83.86% من جملة الاعتمادات المرصودة والتي تقدر بـ (4130أد) بفارق انجاز قدره (666.7أد) ويرجع ذلك إلى عدم التوصل بالفواتير قبل انتهاء السنة المالية المعنية إضافة إلى أن أغلب فواتير الكهرباء والماء و الاتصالات للثلاثية الرابعة يتم خلاصها بعنوان السنة الموالية.

- **نفقات التدخلات:**

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بنفقات التدخلات 70.63% من جملة الاعتمادات المرصودة باعتبار عدم استهلاك جميع الاعتمادات المخصصة للتدخل العمومي والمتعلقة أساسا باقتناء تذاكر الاكل نتيجة الحاق او نقل بعض

الاعوان إلى هياكل إدارية أخرى وبالتالي لا يمكن لهم التمتع بتذاكر الاكل على حساب ودادية الوزارة (70% كنسبة انجاز).

- **نفقات الاستثمارات:**

بالنسبة لنفقات الاستثمارات فقد تم صرف اعتمادات بقيمة (982.5أد) مقابل اعتمادات مرصودة بقيمة (7370أد)، أي بنسبة انجاز تقدر بـ 13.13% وهي نسبة ضعيفة مسجلة تراجعا مقارنة بالسنة الفارطة (23.47%) وذلك رغم الترفيع في الميزانية المرصودة مقارنة أيضا بسنة 2022. ومن الأسباب الرئيسية غياب آمر بالصرف اثر التحوير الوزاري الذي شمل المهمة . كذلك تم تسجيل نسب انجاز ضعيفة على مستوى الأنشطة الثلاثة التالية:

- النشاط رقم 1: 0%، حيث لم يتم صرف الاعتمادات المبرمجة للمرصد الوطني للتشغيل والمهارات
- النشاط رقم 2: 7%، حيث كان انجاز المشاريع المبرمجة ضعيف جدا ومنعدم في بعضها .
- النشاط رقم 3: 63%، ويعود تحقيق هذه النسبة الى احترام برمجة بناء مقر الإدارة الجهوية بسليانة الذي تقدم وفقا لما تمت برمجته، اما بالنسبة لبقية المشاريع والمتمثلة في دراسات فكلها لم يتم الانطلاق في .

بطاقة ادراج مقاربة النوع الاجتماعي

على مستوى مهمة التشغيل والتكوين المهني

البرنامج عــ1ــدد:

التكوين المهني

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

يعد التكوين المهني عنصرا أساسيا في دعم ونجاح الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني من خلال منظومة مرنة وتتسم بالقدرة والسرعة على الاستجابة لطلبات التكوين وفق حاجيات جهاز الإنتاج أخذا في الاعتبار بُعد النوع الاجتماعي بما يضمن تكافؤ فرص التكوين والإدماج في سوق الشغل للنساء والرجال.

بالرغم من جهود البرنامج الرامية إلى الاستجابة لطلبات التكوين بالجودة المطلوبة، فإن العديد من الإشكاليات من منظور النوع الاجتماعي مازالت قائمة وتتمثل أساسا في:

- الفجوة البيّنة بين عدد المتكونات والمتكونين بمراكز التدريب والتكوين المهني، وعدد الخريجات حيث بلغ المجموع العام للمتكونات 11517، مقابل 32520 للذكور أي تباعا بنسبة 26.2 % مقابل 73.8% وفي المقابل نجد تقريبا نفس النسبة على مستوى المتخرجين، حيث يحتل الذكور المرتبة الأولى بنسبة 69.6% مقابل 29.4% للإناث.
- 44% من غير المسجلين في التكوين المهني يجدون شغلا قارا في غضون السنوات الثلاث التي تتلو مغادرتهم المدرسة مقابل 32% بالنسبة الى اولائك الذين انخرطوا في منظومة التكوين المهني وهو ما يعني بعبارة أخرى ان خريجي التكوين المهني يقضون وقتا أطول للعثور على شغل قار، ومن ناحية أخرى تبين الإحصائيات انه رغم النقائص التي يشكو منها التكوين المهني بالتداول (داخل المؤسسات) فانه يعطي نتائج أفضل نسبيا.
- ضعف الاقبال على مراكز الفتاة الريفية (282 متكونة) والبالغ عددها أربعة عشر مركزا موزعة على ثلاثة عشرة ولاية وبالتالي هناك ضعف كبير على مستوى النجاعة والمردودية.
- ضعف اقبال خريجات التكوين المهني على الانتصاب لحسابهم الخاص.
- غياب إحصائيات محينة حول النوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني بالنجاعة المنشودة ستصبح لاحقا متاحة بتفعيل المنظومات المعلوماتية المندمجة عبر التبادل البيني وتشبيك قواعد البيانات المتوفرة على مستوى الهياكل المتدخلة.

2- الإشكاليات ذات الأولوية:

يمثل تعزيز تشغيلية خريجي التكوين المهني وخاصة الإناث منهم اولوية المرحلة الراهنة والتوجهات الوطنية للفترة القادمة وذلك نظرا لارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم مقارنة بالرجال (حوالي الضعف) وانخراطا منها في تفعيل الأثر الثاني من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، فإن خطة عمل برنامج التكوين المهني للفترة القادمة في مجال المساواة بين الجنسين تتمحور أساسا حول المساهمة في الحد من إشكالية الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بضعف نسبة اقبال الفتيات عن الالتحاق بمراكز التدريب والتكوين المهني.

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

وبناء على هذا التحليل والشروع في فهم بعض أسباب الإشكالية المرتبطة بالهدف الاستراتيجي عدد1 من برنامج التكوين المهني:

الهدف الإستراتيجي عدد1: "تحسين الاستجابة لطلبات التسجيل في مسالك التكوين المهني "

ولتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع تم تنزيله الى الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي التالي:

- الهدف العملياتي عدد1: "تطوير اقبال الفتاة على منظومة التدريب والتكوين المهني بنسبة 2% سنويا الى حدود 2026. "

✓ المؤشر رقم 1: "نسبة اقبال الفتاة على مراكز التدريب والتكوين المهني."

✓ المؤشر رقم 2: "نسبة التعبئة بمراكز الفتاة الريفية."

✓ المؤشر رقم 3: "تطور طاقة الايواء بالنسبة للفتيات."

✓ المؤشر رقم 4: "نسبة الفتيات المستفيدات من التكوين المهني داخل المؤسسات."

التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	إنجازات	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026
مؤشر عدد1: نسبة اقبال الفتاة على مراكز التدريب والتكوين المهني.	نسبة	26.2	26.7	27.2	27.8
مؤشر عدد2: تطور نسبة تعبئة مراكز الفتاة الريفية.	نسبة	-----	----	50	50
المؤشر عـ3ـدد: تطور طاقة الايواء بالنسبة للفتيات.	نسبة	...	-----	40	40
المؤشر عـ4ـدد: نسبة الفتيات المستفيدات من التكوين المهني داخل المؤسسات.	نسبة	24	24.5	25	25.5

4- تحليل النتائج:

يتبين من سلسلة النتائج القائمة على النوع الاجتماعي أن نسبة المستفيدات من التكوين المهني بلغ حوالي 27% وحسب نمط التكوين بالرغم من ان قطاعات التكوين في الخدمات والوظائف الادارية والنسيج والاكساء والجلود والاحذية والساحة والفندقة تظل قطاعات ذات غالبية للفتاة، ويلاحظ ان الاناث بدأن التوجه أكثر فاكثر نحو قطاعات واعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال (34%) الكهرباء ولإلكترونيك (8.7%) البناء والاشغال العمومية (7.4%)

ويبين توزيع المتخرجين حسب المستوى أن هناك تكافؤ بين الجنسين فيما يخص الولوج الى مستوى التقني المهني والسامي بنسبة تمثيلية للإناث تصل الى(49.1%) من ناحية أخرى لا يزال التكافؤ بعيد المنال بالنسبة لمستويات التأهيل والتدريب المهني حيث تمثل الفتيات تباعا (22.5%) و(14.5%).

5- إدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج:

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
تحسين الاستجابة لطلبات التسجيل في مسالك التكوين المهني	**نسبة الانقطاع عن التكوين**	**التكوين الأساسي والتدريب المهني**	**الهدف العملياتي عدد 1:** تطوير اقبال الفتاة على منظومة التدريب والتكوين المهني بنسبة 2% سنويا الى حدود 2026.	**مؤشر رقم 1:** نسبة اقبال الفتاة على مراكز التدريب والتكوين المهني.	▪ تنظيم ايام تحسيسية ▪ إرســـاء حلقات تحضـــيرية للتكوين المهني لاستقطاب المنقطعات عن التكوين ▪ تعصـير مراكز الفتاة الريفية وتحسـين ظروف التكوين والايواء بها	**ميزانية البرنامج**
				مؤشر رقم 2: تطور نسبة تعبئة مراكز الفتاة الريفية.	▪ اعتمـاد طريقـة المنـاظرة والاختبـارات التقنيـة النفســية لانتقاء المتربصـــات بمراكز التكوين المهني بهـدف ملاءمـة التكوين مع حـاجيـات وميولات الفتاة ومؤهلاتها،	
				مؤشر رقم 3: تطور طاقة الايواء بالنسبة للفتيات.	▪ تطوير البنية الأساسية وتاهيل المبيتات.	
				مؤشر رقم 4: : نسبة الفتيات المستفيدات من التكوين المهني داخل المؤسسات.	▪ انشـــاء نظـام معلومـاتي متكـامـل للتوعيـة والمسـاعدة على التوجيه المهني مع الاخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصـــاد وتعزيز قدرات المســتفيدات من التكوين للاندماج في ســوق التشغيل	

البرنامج عـ2ـدد:

التشغيل

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

لا يزال التمكين الاقتصادي للنساء في تونس يواجه عدة تحديات ومن أهمها ضعف نسبة مساهمة النساء في الحياة النشيطة وتبقى الإنجازات المسجلة في مجال تقليص الفوارق بين الجنسين في سوق الشغل محدودة ومازالت المرأة تعاني من عدة عراقيل تعوق مشاركتها الاقتصادية:

- **ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل** حيث تمثل النساء الناشطات نسبة (27.4 %) خلال الثلاثي الرابع من سنة 2023 مسجلة تراجع بالنسبة للسنة الفارطة (28.2%) مقابل (65.1%) للرجل أي قرابة 3 أضعاف نشاط المرأة ويزداد هذا الفارق في الوسط الحضري.

وبالرجوع الى الأسباب التي تقف وراء هذه الإشكاليات نجد على راسها

- اختلال منوال التنمية الذي يكرس اشكال العمل الهشة في صفوف النساء ولاسيما في المناطق الداخلية الأكثر فقرا.
- تراجع عروض الشغل وما يترتب عنه من تفاقم البطالة خاصة في المناطق الحضرية." مما يؤثر سلبا على قدرة المرأة على كسب رزقها وعلى أمنها الاقتصادي.
- العقود الهشة والتمييز في الأجور،
- أيضا نلاحظ أن اغلب النساء العاملات تنشط في مجالات صعبة كالنسيج والسياحة والزراعة وهي المجالات الأكثر تضررا بالوضع الصحي والاقتصادي الصعب،

- **تغير طفيف في تركيبة المشتغلين لفائدة المرأة.** انخفضت حصة المرأة من مجمل المشتغلين من 30 %خلال سنة 2022 الى 28.4 % خلال سنة 2023 ويعود هذا الانخفاض لتبعات قلة عروض الشغل التي تطال الاناث لأسباب اجتماعية وتوزيع غير

عادل للثروة بين الجهات. كما ان الاناث من حاملات الشهادات العليا لا يحصلن على فرص عمل كافية في المناطق الداخلية التي تغيب عنها الاستثمارات مما يدفعهن اما الى البطالة او قبول وظائف هشة والعمل في السوق الموازية دون حقوق كاملة

- **حظوظ الرجل في الحصول على شغل تمثل ثلاثة اضعاف حظوظ** المرأة مما يساعد في عزوف المرأة وتخليها عن البحث عن شغل بعد فترة معينة من البحث.

- **ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث مقارنة بالذكور**، ويتوزع عدد العاطلين عن العمل من الفئة العمرية (15-24) سنة خلال الثلاثي الرابع سنة 2023 بين 399 ألف عاطل عن العمل و277 ألف عاطلة عن العمل وتكون بذلك نسبة البطالة في حدود 13.8% بالنسبة للذكور و22.2% بالنسبة للإناث بفارق 8.4 نقطة.

ومن بين الأسباب المساهمة في ارتفاع هذه النسبة، ضعف تلبية طلبات الشغل لدى المرأة حيث تجد الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل صعوبة في التوفيق بين العروض المتوفرة والطلبات.

- **المرأة أكثر عرضة للتسريح والبطالة خصوصا في بعض المناطق الداخلية** التي تلعب فيها الأعراف الاجتماعية دورا سلبيا يجعل سوق الشغل منحازة الى صفوف الرجال.

وتجدر الإشارة إلى تعمّق هذه الهوّة بين الإناث والذكور من بين حاملي شهادات التعليم العالي حيث بلغت نسب البطالة تباعا (33%) بالنسبة للإناث مقابل (13.3%) للذكور أي بفارق 20.7 نقطة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2023 مقابل 15.1 نقطة خلال سنة 2022.

كذلك عدم توفر حوافز خاصة بتشغيل المرأة. والتعويض عن فقدان الشغل

- **ارتفاع نسبة طلبات الشغل الغير ملباة سنتين فما فوق لدى المرأة**، حيث بلغت (55%) سنة 2023 في تحسن واضح مقارنة بالسنة الفارطة (61%) وذلك رغم المجهود الكبير الذي تقوم به الوكالة في التوفيق بين العرض والطلب. وتلعب طبيعة الاختصاصات دورا أساسيا في صعوبة استجابتها الى متطلبات المؤسسات الاقتصادية من حيث صعوبة او

عدم جدوى ادماجها وكذلك ضرورة مراجعة اليات التشغيل والادماج لتكون أكثر نجاعة مع حاجيات سوق الشغل.

- **لا تزال نوعية وظائف المرأة مصدرا للتحديات**

تسهم المرأة بدرجة كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال قيامها بقدر كبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر، من قبيل تربية الأطفال والاضطلاع بالأعمال المنزلية، التي تظل غير مرئية ولا محسوبة في وتقل قدرة النساء على المشاركة في سوق الشغل نتيجة لتخصيصهن وقتا أكبر للقيام بأعمال غير مدفوعة الأجر. فالمرأة تقضي في المتوسط ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال المنزلية وأربعة أضعافه في رعاية الأطفال، مما يحرر الوقت لأفراد الأسرة المعيشية الذكور للمشاركة في القوى العاملة الرسمية، إلى جانب انخفاض إمكانات الكسب لدى المرأة، غالبا ما يؤدي إلى تعزيز الديناميكية القائمة للفوارق بين الجنسين على مستوى الأسرة المعيشية.

وتظل الصناعات التقليدية والفلاحة والخدمات أهم مصدر لتشغيل المرأة في المناطق الريفية ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى. اذ يمثلن 60% من مجموع المشتغلين

- **عدم توفير ظروف عمل تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرأة (الام، الريفية...)**
- **تفاقم فجوة الأجور بين الجنسين.**

إن الفوارق بين الجنسين في مجال العمل المؤجر هو واقع راسخ في سوق الشغل وخاصة في القطاع الخاص. وأن مصادر هذا التفاوت تظهر إلى أي مدى تحدد الخصائص الفردية للمرأة مكانتها في سوق الشغل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم فجوة الأجور بين الجنسين.

2- الإشكاليات ذات الأولوية:

- ارتفاع نسبة البطالة لدى المرأة.
- ضعف نسبة ادماج المنتفعات ببرامج التشغيل.

3- تحديد الهدف او الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

وبناء على هذا التحليل والشروع في فهم بعض أسباب الإشكالية والمرتبطة بالهدف الاستراتيجي عدد1 من برنامج التشغيل:

➢ **الهدف الإستراتيجي عدد 1:** «تحسين تشغيلية جميع أصناف طالبي الشغل لضمان ادماج أفضل "

ولتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع تم تنزيله الى الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي التالي:

- **الهدف العملياتي عدد 1:** "الرفع من نسق ادماج المرأة في سوق الشغل بنسبة 2.5% سنويا الى حدود سنة 2026"
  - مؤشر رقم 1: نسبة ادماج المنتفعات ببرامج التشغيل في سوق الشغل.
  - مؤشر رقم 2: نسبة تغطية الوكالة لطلبات الشغل من مجموع العاطلات عن العمل.

التقديرات الخاصة بالمؤشرات:

المؤشرات	الوحدة	انجازات 2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
مؤشر رقم 1: نسبة ادماج المنتفعات ببرامج التشغيل في سوق الشغل	نسبة	48.7	50.0	51.3	52.6
مؤشر رقم 2: نسبة تغطية الوكالة لطالبات الشغل من مجموع العاطلات عن العمل	نسبة	46.1	47.3	48.5	49.7

4- تحليل النتائج:

بالنسبة للمؤشر الأول:

يقيس هذا المؤشر حصة الشابات المدمجات في سوق الشغل على إثر الانتهاء من تربص تحت برنامج من برامج الادماج التي توفرها الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل. وذلك لمعرفة أهمية هذه التربصات ومساهمتها في تسهيل ادماج الشباب وذلك باحتساب نسبة الشابات المدمجات من مجموع الشابات الاتي أتممن تربصا من التربصات التي توفرها الوكالة. وقد تم تسجيل نسبة ادماج تقدر بـ 48.7% مقابل تقديرات بـ 33.5% وهذا انجاز

جيد رغم أن آفاق المرأة في سوق الشغل لا تزال بعيدة عن أن تكون متساوية مع فرص الرجل.

بالنسبة للمؤشر الثاني:

يقيس هذا المؤشر إمكانيات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل للاستجابة لطلبات الشغل المسجلة بمكاتب التشغيل والخاصة بالعاطلات عن العمل. ويتضح تحسن المجهود المبذول من طرف مصالح الوكالة من خلال النسبة الجديدة التي تم تسجيلها (46.1%) مقابل التقديرات (24%).

بالنسبة للتقديرات تم اعتماد هذا المعدل لاحتساب اسقاطات سنوات 2024 و2025 و2026.

5- إدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج:

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
تحسين تشغيلية جميع أصناف طالبي الشغل لضمان ادماج أفضل	**المؤشر 1.1.2:** نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة	العمل المؤجر	**الهدف العملياتي عدد 1 :** الرفع من نسق ادماج المرأة في سوق الشغل بنسبة 2.5% سنويا الى حدود سنة 2026	**المؤشر رقم 1:** نسبة ادماج المنتفعات ببرامج التشغيل في سوق الشغل	▪ تحفيز المؤسسات على انتداب المرأة من خلال تصويب تدخلات البرامج النشيطة للتشغيل. ▪ المرافقة والتحفيز عند نهاية التربص قصد الادماج ▪ مراجعة/احداث اليات التشغيل نحو اليات تيسر ادماج المرأة في سوق الشغل.	ميزانية البرنامج
				مؤشر رقم 2: نسبة تغطية الوكالة لطالبات الشغل من مجموع العاطلات عن العمل	▪ تحفيز الاعلام حول مناهج البحث عن شغل وتحسين قابلية التشغيل ▪ تكوين مستشاري مكاتب التشغيل في ميدان مرافقة الباحثات عن شغل ▪ استقطاب خريجات التعليم العالي والتكوين المهني وتحفيزهن على انخراطهن في البرامج النشيطة للتشغيل	

برنامج عـ3ـدد:

تنمية المبادرة الخاصة

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

تعمل المهمة على التنسيق مع مختلف الهياكل المعنية لنشر ثقافة المبادرة الخاصة من خلال تكريس اليات بعث المؤسسات وتكوين الشبان والشابات في مختلف المجالات ذات الصلة وآليات التمويل وقاعدة البيانات وبرمجة أنشطة وبرامج موجهة ومباشرة لفائدة النساء تساعد على مزيد استيعاب أبعاد ريادة المشاريع.

إذ تقتضي تنمية المبادرة الخاصة لفائدة المرأة تطوير منظومة حوكمتها وذلك من خلال تدعيم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في مرافقة الباعثات من جهة والترفيع في دمج الخدمات وتيسير النفاذ إليها من خلال وضعها على الخط من جهة أخرى.

كما ساهم برنامج المبادرة الخاصة في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والأثر الثاني المضمن بالخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في مواقع صنع القرار.

وتتمثل اهم الإشكاليات المسجلة على مستوى البرنامج في:

ارتفاع عدد النساء الناشطات في القطاع غير المنظم، حيث اظهرت الدراسة التي قام بها المرصد الوطني للتشغيل والمهارات أنه من جملة 52% من الناشطين في القطاع غير المنضم، تمثل المرأة نسبة 37%. ويعزى ذلك الى محدودية الإحاطة والمساندة الفنية اللازمة.

صعوبة النفاذ الى مصادر التمويل لأحداث المشاريع، حيث تبرز احصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ان نسبة النساء المنتفعات بدورات المرافقة لإحداث المشاريع بلغت 71.4%. في المقابل وعكس ما هو متوقع تتراجع نسبة تمويل المشاريع للنساء الى حدود 54.1%. وتقودنا هذا الاستنتاج الى أسباب هذا التراجع والذي يمثل الإشكالية الموالية.

ضعف ثقافة المخاطرة والمبادرة لدى النساء، ويمكن ارجاع ذلك لأسباب عديدة منها:

- صعوبة في توفير التمويل الذاتي،
- ترسخ فكرة الاستقرار وضمان الدخل الدائم في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص،
- محدودية المجالات الاستثمارية المتاحة أمام المرأة في اختيار المشروع نتيجة تأثير القيود الاجتماعية والثقافية،
- النظرة الدونية في عديد الأوساط الاجتماعية للمرأة التي تمارس اعمال حرة والضغط النفسي نتيجة التزاماتها العائلية والاجتماعية،
- المصاعب المرتبطة بالتنقل التي تحد من مجال تحركها لإتمام الإجراءات الإدارية وأداء مهامها المهنية،

2- الإشكاليات ذات الأولوية:

"محدودية المشاريع المدروسة والممولة بالنسبة للنساء"

والذي ينعكس سلبا على مساهمتها في التمكين الاقتصادي والمشاركة الفعالة في احداث مواطن الشغل.

3- تحديد الهدف او الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

وبناء على هذا التحليل والشروع في فهم بعض أسباب الإشكالية والمرتبطة بالهدف الاستراتيجي عدد1 من برنامج المبادرة الخاصة:

➢ الهدف الإستراتيجي عدد 1: «تنمية المبادرة الخاصة "

ولتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع تم تنزيله الى الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي التالي:

- الهدف العملياتي عدد1: "الرفع من نسبة المشاريع الممولة لفائدة النساء المنتفعات بدورات المرافقة لإحداث المشاريع بـ 2% سنويا الى حدود سنة 2025"

- مؤشر رقم 1 : نسبة النساء المستفيدات من القروض.
- مؤشر رقم 2 : نسبة المشاريع المحدثة من قبل النساء المنتفعات بدورات المرافقة لإحداث المشاريع .

التقديرات الخاصة بالمؤشرات:

المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
المؤشررقم 1: نسبة النساء المستفيدات من القروض	نسبة	55.23	56.66	57.46	.....
المؤشررقم 2: " نسبة المشاريع المحدثة من قبل النساء المنتفعات بدورات المرافقة لإحداث المشاريع*	نسبة	...	...	...	...

*بصدد تجميع المعطيات

4- تحليل النتائج:

تتواصل محدودية المشاريع المحدثة من طرف المرأة وانتصابها لحسابها الخاص حيث تمثل نسبة النساء المستفيدات من القروض42 %سنة 2019 حيث يواجهن صعوبات من حيث التمويل وعراقيل إدارية وعقارية، فبالرغم من هذه الصعوبات الا ان البعد الثقافي والاجتماعي يبقى مأثر لديهن.

وتتميز أنشطة نشر ثقافة المبادرة الخاصة بالجانب الاتصالي المباشر بالباعثين والمستثمرين، حيث إن مجمل الأنشطة تتمحور حول التكوين والتأهيل، وفي ضل الضرف الصحي المتأزم الذي مرت به البلاد نتيجة جائحة كورونا لمدة سنتين لاقت مختلف الأنشطة الحضورية تراجعا مما ساهم في البلوغ النسبي لتحقيق الهدف.

5- إدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

الهدف الاسترات يجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
تنمية المبادرة الخاصة	**المؤشر 1.1.3:** "عدد المؤسسات المحدثة في إطار المخطط العملي للاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة"	تمويل أنشطة المبادرة الخاصة، العمل المستقل	**الهدف العملياتي عدد 1** : الرفع من نسبة المشاريع الممولة لفائدة النساء المنتفعات بدورات المرافقة لإحداث المشاريع بنسبة 2% سنويا الى حدود سنة 2025	**المؤشر رقم 1:** تطور نسبة النساء المستفيدات من القروض **المؤشر رقم 2:** تطور نسبة النساء المستفيدات من القروض	▪ تطوير الإطار الترتيبي ليشمل برنامج مهن الجوار وبرنامج المصدر لأول مرّة. ▪ تطوير الإطار التحفيزي الخاصة بالمبادرة في القطاعات الجديدة والواعدة على غرار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري ومهن الجوار. ▪ إبرام اتفاقيات وشراكات مع مؤسسات الخاصة لتسهيل إحداث مؤسسات مشتركةjoin ventures	ميزانية البرنامج

البرنامج عدد9:

القيادة والمساندة

1 أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

سجلت مهمة التشغيل والتكوين المهني مشاركتها الإيجابية والفعالة في تحقيق المساوات والانصاف بين الجنسين فقد قامت بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي لضمان مشاركة عادلة ومنصفة للرجال والنساء في سوق الشغل، وفي هذا الصدد قامت مهمة التشغيل والتكوين المهني بدراسة استشرافية لتثمين الموارد البشرية مبنية على أساس تمثيل أفضل للمرأة في جميع برامج المهمة، كما قامت بتطوير أليات عروض الترشح لمناصب المسؤولية مع مراعاة المساواة بين الجنسين، ووضع بطاقات الوصف الوظيفي

بالإضافة الى ذلك بدأت الوزارة التخطيط لعمليات التدبير التوقعي للوظائف مع الاخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة في توزيع الخطط والمهام، كما ساهم برنامج القيادة والمساندة في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والأثر الثاني المضمن بالخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في مواقع صنع القرار.

ورغم ذلك وبالنظر الى توزيع الموظفين في المهمة حسب النوع الاجتماعي، نلاحظ تراجع نسبة المرأة مقابل تواجد الرجل حيث تبلغ تباعا 35% مقابل 65.% سنة 2023 ونلاحظ كذلك ضعف حصة المرأة في الخطط الوظيفية والتي تبلغ نسبة 40% مقابل 60% للرجل موزعة كالاتي:

- نسبة الخطط الوظيفية للمرأة على المستوى المركزي: 42.%
- نسبة الخطط الوظيفية للمرأة على المستوى الجهوي: 32%.
- ضعف نسبة الحركية الوظيفية بالنسبة للمرأة 8.3% مقابل 14% الرجل.

2 الإشكاليات ذات الأولوية

- تراجع نسبة النساء في الخطط الوظيفية بالوزارة مقابل الرجل.
- ضعف الحركية الوظيفية. وتدني نسبة التأطير

3 تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

وبناء على ما تقدم وللتقليص من الإشكالية المطروحة والمرتبطة بالهدف الاستراتيجي عدد 1: **"تحسين التصرف في الموارد البشرية"** تم وضع الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي التالي:

➢ الهدف العملياتي عدد 1: **"الترفيع في الدور القيادي للمرأة في مناصب المسؤولية مركزيا وجهويا بنسبة 2% سنويا الى حدود 2026"**

- المؤشر رقم 1: " حصة المرأة في الخطط الوظيفية المركزية والجهوية
- المؤشر رقم 2: "تطور الحركية الوظيفية للمرأة"
- المؤشر رقم 3: نسبة النساء اللاتي تلقين دورة تكوينية واحدة على الأقل خلال السنة.

المؤشر	الوحدة	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
المؤشررقم 1: " حصة المرأة في الخطط الوظيفية المركزية والجهوية	نسبة	40	40.8	41.6	42.4
المؤشر رقم 2: "تطور نسبة الحركية الوظيفية للمرأة"	نسبة	8.3	8.5	8.7	8.9
المؤشر رقم 3: نسبة النساء اللاتي تلقين دورة تكوينية واحدة على الأقل خلال السنة .	نسبة	20	20.8	21.2	21.6

4 تحليل المؤشرات

- **"تطور نسبة الحركية الوظيفية للمرأة"**

تلعب الحركية (وهي الترقيات بجميع أصنافها في الرتبة وفي الخطة) داخل الإدارة دورا أساسيا في خلق ديناميكية جديدة ومستمرة، وذلك من خلال فتح إمكانية توزيع القدرات والكفاءات البشرية بما يضمن تلبية حاجيات مختلف المصالح من ناحية، ويستجيب من جهة أخرى لطموحات الموظفين ورغباتهم، كما يمكن من تبادل الخبرات ونقل الكفاءات من هيكل اداري إلى اخر وكذلك الرفع من المستوى العام لكفاءات الإدارة وتقوية الشعور بالانتماء إليها. وهو في قلب تطوير التصرف في الموارد البشرية. ويقيس هذا المؤشر نسبة

الموظفات المتمتعات بالترقية من جملة الموظفين نساء مما يعكس الأهمية التي تعطيها الإدارة لتطوير منظوريها سنويا.

فقد تم خلال سنة 2023 ترقية 43 موظفة في خطط وظيفية من بين 126ترقية على مستوى الوزارة أي بنسبة 34%.

- **نسبة النساء اللاتي تلقين دورة تكوينية على الأقل خلال السنة الإدارية**

يمثل التكوين المستمر الآلية الرئيسية الثانية لتطوير التصرف في الموارد البشرية من خلال تطوير كفاءة الموظف وتحيين معارفه وقدراته القيادية وبالتالي كلما ارتفع عدد الأعوان الذين شملهم التكوين مرة واحدة على الاقل كلما برز توجه الإدارة وحرصها على النهوض بمواردها البشرية وتأهيلها. وقد تم اعتماد هذا المؤشر ليعكس مدى انسحاب نشاط التكوين على أكبر عدد ممكن من الموظفين.

ونظرا لجائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي الذي عاشته البلاد منذ سنة 2020 الى غاية الـ6 أشهر الأولى لسنة 2022 تم تأجيل والغاء كل الدورات التكوينية المبرمجة تطبيقا للبروتوكولات الصحية وحفاظا على سلامة الأعوان وصحتهم، والاكتفاء بجلسات حوار تصرف في بعض المجالات شملت مهام محددة على غرار التصرف في الميزانية حسب الأهداف والحوكمة وبعض الأنشطة الأخرى.

5 ادراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
"تحسين التصرف في الموارد البشرية"	**المؤشر 1.1.9:** نسبة الحركية الداخلية	- التصرف في الوسائل. - التمثيل الجهوي.	**الهدف العملياتي 1 :** "الترفيع في الدور القيادي للمرأة في مناصب المسؤولية مركزيا وجهويا بنسبة 2% سنويا الى حدود 2026"	**المؤشر عدد:** حصة المرأة في الخطط الوظيفية المركزية والجهوية **المؤشر عدد2:** تطور نسبة الحركية الوظيفية للمرأة **المؤشر عدد3:** نسبة النساء اللاتي تلقين دورة تكوينية واحدة على الأقل خلال السنة .	▪ اعداد برنامج تكوين ومساندة في مجالات القيادة والادارة والتسيير لتشجيع النساء للترشح لرئاسة الهياكل القيادية بالوزارة. ▪ البحث عن آليات تحفيزية لفائدة النساء للترشح للمناصب العليا بالوزارة. ▪ اعتماد التناظر في الخطط الوظيفية وفق معايير موضوعية ▪ تنظيم دورات تحسيسية حول النوع الاجتماعي ▪ وضع سياسة للموارد البشرية ▪ متابعة طور المسار المهني للنساء وإسناد بعض المناصب العليا ▪ وضع لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية ▪ اعتماد نظام جديد يعتمد على تقييم أداء الموظفين ▪ وضع استراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025-2030 ▪ وضع خطة اتصالية	ميزانية البرنامج

الملاحق

ملاحق برنامج التكوين المهني

ملحق عدد1:

بيانات إحصائية ورسوم بيانية حول الوكالة التونسية للتكوين المهني

الوكالة التونسية للتكوين المهني	وحدة القيس	ق م 2023	محين 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة استغلال طاقة التكوين	%	61	59	62	62
العدد الجملي للمتكونين مقيس	متكون	46400	44300	46500	48900
نسبة التكوين مع المؤسسة	%	86	86	86.5	87
نسبة التعبئة	%	84	85.5	85.5	85.5
العدد الجملي للمتخرجين مقيس	عدد	18900	16500	17400	18300
نسبة المنقطعين عن التكوين	%	14	15	15	15

الوكالة التونسية للتكوين المهني	2022	2023	2024	2025
عدد المطاعم المستغلة	89	90	103	103
عدد المبيتات المستغلة	79	80	92	92
طاقة الايواء الجملية	16843	16954	19134	19134
طاقة الايواء الجملية القابلة للاستغلال	15424	15644	17824	17824

على مستوى المشاريع المبرمجة

المشاريع المادية	2023	2024	2025
عدد المشاريع المرسمة	140	140	140
عدد المشاريع المبرمجة بالمخطط	118	118	118
عدد المشاريع ذات الأولوية (مجلس المؤسسة)	59	59	59
نسبة تقدم الإنجاز المبرمجة للمشاريع ذات الاولوية	60%	80%	95%

جدول تأليفي لأهداف الوكالة للفترة 2023 - 2025

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الخصوصية	مؤشر قيس الأداء	المشاريع والأنشطة الضرورية لتحقيق الاهداف	الأطراف المتدخلة
دعم نظام الحوكمة والتسيير	تامين التحول الهيكلي	عدد إدارات شبكة تنشيط المراكز التي تم تركيزها سنويا عدد المراكز المهيكلة نسبة الجذاذات المصادق عليها نسبة الإجراءات المصادق عليها	تركيز وتفعيل ادارات شبكة تنشيط المراكز (تحديد مقرات العمل، توفير الموارد البشرية، اقتناء تجهيزات) تركيز وتفعيل الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكوين (تركيز الوحدات، الخطط الوظيفية، توفير الموارد بشرية) اعداد جذاذات المهام ودليل اجراءات شامل لمختلف الأنشطة	إدارات شبكة تنشيط المراكز إدارة الدعائم البيداغوجية وتطوير الكفاءات إدارة النظم والتقييس
	تامين التحول الرقمي	نسبة التقدم في الإنجاز نسبة التقدم في الإنجاز نسبة التقدم في الإنجاز العدد الجملي للمشاريع على المنظومة عدد التحفظات التي تم رفعها عدد مستعملي OFFICE 365	إنجاز وتركيز التطبيقة المتعلقة بالتصرف في التكوين إنجاز وتركيز التطبيقة المتعلقة بالمحاسبة والموارد المالية والميزانية وإدارة المخزون إنجاز وتركيز التطبيقة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية تفعيل التطبيقة المتعلقة بإدارة المشاريع تركيز منظومة لسلامة المعلوماتية تعميم التواصل الالكتروني والعمل التشاركي باستعمال منظومة Office 365	إدارة النظم الاعلامية إدارة قيادة المشاريع إدارة النظم والتقييس إدارة الدعائم البيداغوجية وتطوير الكفاءات إدارة المحاسبة إدارة مراقبة التصرف إدارة الشؤون المالية إدارة المصالح المشتركة
	تطوير منظومة الحوكمة	العدد الجملي للمراكز التي شرعت في العمل بالمنظومة الجديدة للمحاسبة عدد الشهادات المختومة بالنظام المرئي QR CODE عدد بطاقات الاعداد المختومة بالنظام المرئي QR CODE	تركيز نظام محاسبي قائم على الاستحقاق تدعيم منظومة المراقبة الداخلية والحوكمة وادارة المخاطر سحب النماذج الجديدة على شهادات ختم التكوين بمختلف اللغات وبطاقات الاعداد والتي تحمل الختم الالكتروني المرئي QR-CODE	إدارة المحاسبة إدارة الشؤون المالية إدارة الموارد البشرية إدارة التدقيق إدارة الحوكمة إدارة مراقبة التصرف إدارة الشؤون القانونية إدارة التفقد الإداري والمالي إدارة النظم والتقييس
تحسين مردودية المؤسسة	تطوير مردودية المؤسسات التكوينية	طاقة التكوين سنويا عدد المتخرجين سنويا طاقة الايواء المستغلة سنويا نسبة تقدم الإنجاز المادي للمشاريع ذات الاولوية	تطوير طاقة التكوين بمعدل 5% سنويا تطوير طاقة الايواء المستغلة بنسبة 5 % سنويا إنجاز مادي للمشاريع ذات الاولوية بمعدل نسق تقديري 17% سنويا	ادارات شبمة تنشيط مراكز التكوين مراكز التكوين الوحدات الجهوية للمبيت والمطعم إدارة خدمات للمتكونين
	الارتقاء بجودة التكوين	عدد الاختصاصات سنويا عدد المتفقدين والمرشدين البيداغوجيين سنويا عدد المتدخلين المتكونين	تطوير نمط التكوين عن بعد تركيز وضيفة التفقد والإرشاد البيداغوجي تطوير كفاءة مختلف المتدخلين في العملية التكوينية بمعدل 15 %سنويا	إدارة الدعائم البيداغوجية وتطوير الكفاءات

				إدارة الارشـــاد والتفقـد التقني والبيداغوجي إدارة النظم والتقييس
	تطوير الخدمات الموجهة للمتكونين	عدد الوحدات الجهوية للمبيت والمطعم التي تم احدثها عدد المراكز والوحدات الجهوية التي تستعمل دليل الاكلة عدد المراكز والوحدات التي تستعمل دليل الصحة والسلامة الغذائية	احداث وحدات جهوية جديدة بمعدل ثلاث وحدات سنويا اعداد دليل الأكلة اعداد دليل الصحة والسلامة الغذائية	إدارة خدمات للمتكونين
	الـتـحـكـم في اســـتـهـلاك الطاقة	نسـبة تقليص اسـتهلاك الطاقة سنويا	تشـخيص شـامل لوضـعية الوكالة في مجال اسـتهلاك الطاقة (Electricité, Gaz et Carburant) اعدا د برنامج ســنوي للصــيـانة قصــد التحكم في استهلاك الطاقة واقتناء التجهيزات المستوجبة تكوين وتـأطير مختلف المتـدخلين وخـاصـــة أعوان الصيانة في مجال النجاعة الطاقية	إدارة الــتــجــهــيــزات والبناءات الإدارات المركزية مراكز التكوين المهني الـوحـدات الـجـهـويـة للمبيت والمطعم
: تطوير خـدمـات الـوكـالـة لـفـائـدة الـمـؤســســات والـمــنــظــمــات الوطنية والدولية والترويج لها	تــطــويــر الشــراكة مع المؤســســات والمـنـظـمـات الــوطــنــيــة والدولية	نسبة التقدم في الإنجاز	احداث Word skills TUNISIA	إدارة التعاون الدولي
	تفعيل الخطة الاســتراتيجية لــلاتصـــال والاعلام	عـدد المشــتركين في مجموعـات التواصل الاجتماعي الرسمية عـدد الـتـظـاهـرات والـنـدوات والمشاركات القارية سنويا عدد اتفاقيات الشراكة الممضاة سنويا	تطوير الاتصال الداخلي والخارجي: تطوير المجموعة الرســمية Officiel _Groupe ATFP على الفايسبوك لفائدة الأعوان تطوير الاتصـــال الخارجي عبر شــبكات التواصــل الاجتماعي، وموقع الانترنات تنظيم الملتقيات والمشـــاركة في التظاهرات الوطنية والدولية	إدارة الاعلام والاتصال

جدول تقديرات مؤشر الأداء والوسائل المادية والبشرية والتنظيمية 2023 – 2025

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الخصوصية	مؤشرات قيس الأداء				
		المؤشرات	إنجازات 2022	إنجازات محتملة 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
دعم نظام الحوكمة والتسيير	تامين التحول الهيكلي	عدد إدارات شبكة تنشيط المراكز التي تم تركيزها سنويا	0	2	2	2
		عدد المراكز المهيكلة	0	0	0	50
		نسبة الجذاذات المصادق عليها	0	20%	50%	80%
		نسبة الإجراءات المصادق عليها	0	20%	50%	80%
	تامين التحول الرقمي	نسبة التقدم في الإنجاز/ التصرف في التكوين	10%	%20	70%	100%
		نسبة التقدم في الإنجاز / المحاسبة، الميزانية ...	5%	20%	50%	100%
		نسبة التقدم في الإنجاز /الموارد البشرية	20%	50%	100%	-
		العدد الجملي للمشاريع على المنظومة	10	20	60	80
		عدد التحفظات التي تم رفعها	-	-	-	-
		عدد مستعملي OFFICE 365	5500	6000	6500	7000
	تطوير منظومة الحوكمة	العدد الجملي للمراكز التي شرعت في العمل بالنظام المحاسبي الجديد	0	0	20	50
		عدد الشهادات المختومة	0	-	-	-
		عدد بطاقات الاعداد المختومة	0	-	-	-
تحسين مردودية المؤسسة	تطوير مردودية المؤسسات التكوينية	طاقة التكوين سنويا	44204	44300	46500	48900
		عدد المتخرجين سنويا	15766	16500	17400	18300
		طاقة الايواء المستغلة سنويا	15424	15644	17824	17824
		نسبة تقدم الإنجاز المادي للمشاريع	43%	%60	%80	95%
	الارتقاء بجودة التكوين	عدد الاختصاصات المحدثة سنويا	0	3	3	3
		عدد المتفقدين والمرشدين البيداغوجيين الذين تم تأهيلهم سنويا	0	0	30	30
		عدد المتدخلين المتكونين سنويا		800	800	800
	تطوير الخدمات الموجهة للمتكونين	عدد الوحدات الجهوية للمبيت والمطعم التي تم أحدثها سنويا	0	3	3	3
		نسبة المراكز والوحدات التي تستعمل دليل الاكلة	0	0	50%	100%
		نسبة المراكز والوحدات التي تستعمل دليل الصحة والسلامة الغذائية	0	0	50%	100%

	التحكم في استهلاك الطاقة	نسبة تقليص استهلاك الطاقة سنويا	-	-	5%	5%
تطوير خدمات الوكالة لفائدة المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية والترويج لها	تطوير الشراكة مع المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية	نسبة التقدم في الإنجاز الجملي	0	0	50%	%100
	تفعيل الخطة الاستراتيجية للاتصال والاعلام:	عدد المشتركين في مجموعات التواصل الاجتماعي الرسمية عدد التظاهرات والندوات والمشاركات القارية للوكالة سنويا عدد اتفاقيات الشراكة الممضاة سنويا		200 ألف 25 10	220 ألف 30 10	250 ألف 30 10

الوضعية المادية للمشاريع

- العدد الجملي للمشاريع= 139 مشروعا مرسما، وموزعة على الجهات
- الكلفة الجملية المحينة= 926.2 م د
- نسبة تقدم الإنجاز المادي = 39.3 %.
- تواصل إنجاز المكونات المادية لمختلف المشاريع المرسمة بما في ذلك مشاريع الدفعة الأولى من برنامج "إرادة" إضافة إلى ترسيم مشاريع الدفعة الثانية من برنامج "إرادة" (07 مشاريع)، وتم التعهد بمبلغ جملي تجاوز 18.6 مليون دينار وتم تسجيل أذون خلاص بمبلغ جملي ناهز 26 مليون دينار بما في ذلك التدخلات في إطار البرامج السنوية.

وضعية المشاريع حسب النوعية

- **مشاريع البنك الإسلامي**

- الترسيم: 2012 -2013
- الكلفة الجملية المحيّنة: 146م د
- عدد المشاريع: 09 (إعادة هيكلة 7 مراكز وإحداث مركزين)
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 41.4 %

- **مشاريع الصندوق السعودي**

- الترسيم: 2012
- الكلفة الجملية المحيّنة: 69.1 م د
- عدد المشاريع: 03 (إعادة هيكلة مركز وإحداث مركزين)
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 6.5 %

- **مشاريع برنامج دعم التكوين والإدماج المهني PAFIP**

- الترسيم: 2017
- الكلفة الجملية المحيّنة: 58.36 م د (على ميزانية الوكالة)
- عدد المشاريع: 17 (إعادة هيكلة 16 مركز وإحداث مركز)
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 31.9 %

- **مشاريع التنمية المتضامنة- AFD**

- الترسيم: 2012
- الكلفة الجملية المحيّنة: 58.462 م د
- عدد المشاريع: 06 (إعادة هيكلة 3 مراكز وإحداث 3 مراكز)
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 96.6 %

- **مشاريع إرادة- الإتحاد الأوروبي**

- الترسيم: 2021 -2023
- الكلفة الجملية المحيّنة: 21.254 م د
- عدد المشاريع المصادق عليها: 16
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 39.0 %

- **مشاريع مراكز الفتاة الريفية**

- الترسيم: 2012 - 2013
- الكلفة الجملية المحيّنة: 72.52 م د
- عدد المشاريع: 13
- نسبة تقدم الإنجاز المادي الإجمالي: 40.3 %
- هذه المشاريع وصل أغلبها إلى مرحلة إعداد ملفات طلبات العروض لاختيار المقاولات وتنتظر تحيين ملفات مكوناتها من طرف سلطة الإشراف في إطار رؤية جديدة لهذه المراكز.

- **مشاريع دعم المراكز**

- الترسيم: 2013
- الكلفة الجملية المحيّنة: 13.4 م د
- عدد المشاريع: 10
- مشاريع تهم دعم 06 مراكز بتجهيزات تكوين مع استكمال اقتناء تجهيزات لـ 04 مراكز (مشاريع مرسّمة في 2009-2010)
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 77.9 %

- **مشاريع تطوير التدريب المهني**

- الترسيم: 2011
- الكلفة الجملية المحيّنة: 5.9 م د
- عدد المشاريع: 06
- مشاريع تهم احداث وحدات تطوير التدريب المهني
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي:71.3 %

- **مشاريع احداث الوحدات السكنية**

- الترسيم: 2007 -2014-2020
- الكلفة الجملية المحيّنة: 39.6 م د
- عدد المشاريع: 13
- مشاريع تهم إحداث مبيتات بطاقة إيواء إضافية 1716 سرير
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 38.2 %

ووضعية المشاريع حسب التقسيم الجغرافي

- **منطقة العاصمة: تونس وأريانة**

- عدد المشاريع: 18
- الكلفة الجملية المحيّنة: 84.546 م د
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 40.6 %

- **منطقة جنوب العاصمة: بن عروس ومنوبة وزغوان ونابل**

- عدد المشاريع: 20
- الكلفة الجملية المحيّنة: 111.547م د
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 54.2 %

- **منطقة الشمال: الكاف وجندوبة وباجة وبنزرت وسليانة:**

- عدد المشاريع: 29
- الكلفة الجملية المحيّنة: 209.405م د
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 42 %

- **منطقة الساحل الكبير: القيروان وسوسة والمنستيروالمهدية:**

- عدد المشاريع: 24
- الكلفة الجملية المحيّنة: 140.989م د
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 52.1 %

- **منطقة الوسط: قفصة القصرين وسيدي بوزيد وصفاقس**

- عدد المشاريع: 28
- الكلفة الجملية المحيّنة: 193.849م د
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 24 %

- **منطقة الجنوب: قابس وقبلّي وتوزرومدنين وتطاوين**

- عدد المشاريع: 20
- الكلفة الجملية المحيّنة: 185.843 م د
- نسبة تقدّم الإنجاز المادي الإجمالي: 36.1 %

ملحق عدد 2

التكوين المستمر في أرقام

I. حقوق السحب الفردي

- عدد المؤسسات المنتفعة: 40مؤسسة
- عدد المشاركات: 2828مشاركة

II. التسبقة على الأداء

- عدد المؤسسات المنخرطة في التسبقة: 2110 مؤسسة
- عدد الكشوفات البيداغوجية والمالية المودعة: 1432 كشف
- عدد الكشوفات البيداغوجية والمالية المعالجة: 1009 كشف

III. الترسيم بمراحل التكوين المستمر:

- عدد المرسمين إلى موفى أفريل 2024: 10733مرسما
- عدد المرسمين في التعليم العالي: 7043 مرسما
- عدد المرسمين في التكوين المهني: 3690 مرسما
- عدد الاتفاقيات المفعلة: 75 اتفاقية

ملاحق برنامج التشغيل

ملحق عدد 1:

إحصائيات حول تأشيرات العمل المسندة للأجانب بتونس خلال سنة 2023

توزيع تراخيص العمل حسب الجنس لسنة 2023

الجنس	العدد الجملي	النسبة
إناث	825	20%
ذكور	3330	80%
العدد الجملي	**4155**	**100%**

توزيع تراخيص العمل حسب الولاية* لسنة 2023

الولاية	العدد الجملي	منهم إناث
تونس	2016	440
أريانة	301	48
بن عروس	240	24
بنزرت	113	7
نابل	316	71
زغوان	69	2
منوبة	51	6
باجة	20	4
جندوبة	6	1
الكاف	12	0
سليانة	0	0
سوسة	391	102
المنستير	184	48
المهدية	24	2
صفاقس	198	17
القيروان	25	1
القصرين	3	0
سيدي بوزيد	3	0
قابس	46	3
مدنين	96	49
تطاوين	9	0
قفصة	19	0
توزر	11	0
قبلي	2	0
العدد الجملي	**4155**	**825**

*ملاحظة: هذه الاحصائيات حسب المقر الاجتماعي للمؤسسة ولا تعكس الاحصائيات حسب مقر العمل

ملحق عدد 2:

إحصائيات حول إنجازات المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج خلال سنة 2023

يبلغ عدد المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج 43 مؤسسة في طور النشاط حيث بلغت عمليات التشغيل بالخارج المنجزة من طرفها 2392 عمليّة توظيف.

وقد شملت عمليات التوظيف بالخارج الإناث بنسبة 58 %مقابل 42 %بالنسبة للذكور.

توزيع إنجازات المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج لسنة 2023 حسب بلد القبول

بلدان القبول	عدد عمليات التوظيف
السعودية	1241
ألمانيا	382
كندا	243
قطر	192
الإمارات	145
الكويت	103
إيطاليا	45
ليبيا	19
البحرين	11
فرنسا	03
سويسرا	03
عمان	02
الكنغو	02
الأردن	01
المجموع	2392

توزيع إنجازات المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج لسنة 2023 حسب القطاع

القطاع	الاختصاص	عدد عمليات التوظيف
الصحة	ممرض	524
	طبيب	65
	قابلة	44
	اخصائي علاج طبيعي	29
	اخصائي تمريض	25
	فني متخصص	16
	مساعد صحي	15
	المجموع	718
العملة المختصون والعملة	عامل مختص/عامل	370
الرياضة	مدرب رياضة	298
الحلاقة والتجميل	حلاقة /حلاق	244
التعليم	أستاذ/معلم	226
الشؤون الإدارية	مسؤول عن الحرفاء/المبيعات	86
	عون إستقبال	62
	مدير	43
	محاسب	16
	مساعد إداري	9
	المجموع	216
السياحة والفندقة والمطاعم	رئيس مطبخ /طباخ/ نادل	132
الميكانيك	ميكانيك سيارات /شاحنات/ صناعي/ آلات فلاحية	52
الحراسة	حارس ومسؤول عن الحراسة	37
مضيفي طيران	مضيفي ومضيفو طيران	34
الفنيون المختصون	فني اتصالات/كهرباء/سيارات /تبريد	31
السياقة	سائق رافعة شوكية/حافلة	15
المهندسون	مهندس صناعي /كهربائي /ميكانيكي	07
اللحام	لحام	07
التصوير الفوتوغرافي	مصور	05
المجموع العام		**2392**

ملحق عدد 3:

إحصائيات حول عمليات التوظيف في ألمانيا خلال سنة 2023 في إطار برنامج THAMM-GIZ

في إطار مشروع THAMM-GIZتم خلال سنة 2023 القيام بـ 74 عملية توظيف بألمانيا موزعة كالآتي:

توزيع عمليات التوظيف بألمانيا حسب الجنس لسنة 2023 في إطار مشروع THAMM-GIZ

الجنس	العدد
إناث	13
ذكور	61
العدد الجملي	74

توزيع عمليات التوظيف بألمانيا حسب القطاع لسنة 2023 في إطار مشروع THAMM-GIZ

القطاع	العدد
الالكترونيك	20
النزل والمطاعم	17
التكييف والتدفئة الصحية	12
السيارات	10
اللوجستيك	9
البناء	4
قطاعات أخرى	2

ملحق عدد 4:

إحصائيات عمليات التشغيل في فرنسا خلال سنة 2023 في إطار الاتفاق الثنائي المبرم سنة 2008

في إطار الاتفاق الثنائي للتصرف في الهجرة والتنمية المتضامنة المبرم سنة 2008 بين تونس وفرنسا، تم خلال سنة 2023 القيام ب 8096 عملية تشغيل موزعة كالآتي:

الآلية	العدد
شبان مهنيين	34
عقود عمل لمدة غير محددة	4029
عمل موسمي	3782
عقود عمل لمدة محددة	251
المجموع	**8096**